



المُنَادِلَة

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-اممية

تحرر الكادحين

من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية، مدير النشر: إسماعيل المنوزي، العدد 76، مارس 2021، الثمن 5 دراهم



08 مارس يوم الكفاح من أجل تحرير النساء من الاستغلال الرأسمالي ومن الاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي

منظورات المنظمات الدولية الساعية إلى دوام اضطهاد النساء، من بنك عالمي وأمم متحدة... يجب فتح طريق بديل، طريق استقلال أدوات نضال النساء المقهورات عن الدولة وعن المنظمات التي تخدمها وراء قناع الدفاع عن حقوق النساء، وعن الجهات الرجعية المستعملة للدين لتبرير القهر والاستغلال و الاضطهاد و إنكار الكرامة. من الركائز الأساسية لبناء أدوات نضال نسائي جماهيرية وكفاحية وديمقراطية النقابات العمالية. لا تزال مكانة النساء فيها دون نسبتهم ضمن اليد العاملة، ودون دورهن الفعلي في النضال. اول الواجبات تخصيص لجان للنساء داخل النقابات، لإيلاء قضاياهن ما يجب من اهتمام بسياسة تصحح ما يلحقهن من إقصاء. كذلك شأن لجان نساء في النقابات الشعبية في الاحياء وفي القرى. هذا كله ضمن صياغة مفصلة للمنتظر النضالي المناهض للرأسمالية وللذكورية، وإشاعته في الأوساط النسائية وضمنها الشباب بأماكن العمل وفصول الدراسة، كي تتبلور طليعة راقية الوعي هي أعظم ما ينقص اليوم.

لا لمسخ 8 مارس

قدما على طريق استنهاض كفاحية النساء العاملات
والكادحات

من أجل تنظيم نسوي ديمقراطي جماهيري مناهض
للرأسمالية والبطريركية

تيار المناضلة

8 مارس 2021

تمثل نساء المغرب أولى ضحايا البطالة، والعمل الهش، وفطرت الاستغلال في ظروف همجية إنذكرنا بها جريمة 8 فبراير 2021 بطنجة، وقبلها ب12 سنة محرقة روزا مور بالدار البيضاء... الخ]، والقهر بالعمل المنزلي وبخدمات اجتماعية تتملص منها الدولة، وبثقل العمل غير المأجور في العالم القروي، وبالإذلال اليومي في الأماكن العامة، وجرائم الاعتصاب والعنف الجسدي والتحرش الشائع وتزويج القاصرات... باختصار واقع الهم، وعذاب دائم. ثمة من يستفيد من هذا الوضع، إنهم أصحاب المال والأعمال ومحتكرو الثروة، بواسطة جهاز دولة يكرس الوضع ويعمل لضمان استدامته. انه نعيم الأقلية الوجه الآخر لجحيم أكثرية عمالية شعبية، وضمن هذه الأكثرية حظ النساء أوفر. تقاوم نساء المغرب العاملات والكادحات هذا القهر ببسالة، تجدهن وازنات في النضال في أماكن العمل، وفي كل النقابات الشعبية من أجل الخدمات الاجتماعية الأساسية، وضد غلاء المعيشة. هذا ما شهدت عليه كفاحات طاطا، وبوعرفة و سيدي ايفني، وحراك الريف وجردة، وتنسيقية الاساتذة المتعاقدين/ات رغما عنهم/هن.... هذا النضال متعدد الأوجه هو ما يجب على كل انصار تحرير النساء تطويره كميما ونوعيا، بمزيد من التنظيم والتوعية بدروس الكفاح مغربيا وعالميا. يجب النضال من أجل بناء حركة نساء عمالية وشعبية مفعمة بروح مناهضة للطبقية وللاضطهاد الذكوري. ساحة العمل النساء تحتلها كائنات دجنتها الدولة لخدمة برامجها، وفق

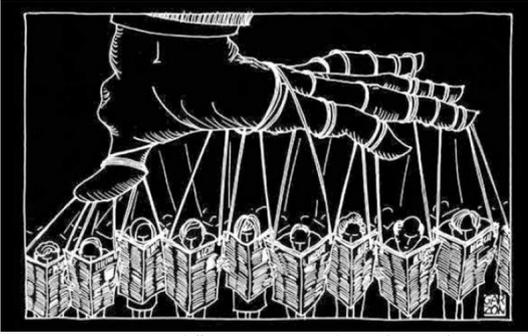
إن 08 مارس يوم للكفاح من أجل انعتاق النساء من شتى صنوف القهر المميزة للمجتمع الطبقي الرأسمالي، والتي تحط من قدرهن إلى درك لا إنساني. هذا اليوم يتعرض للمسخ من قبل المسؤولين عن قهر النساء أنفسهم. فالجهات الرسمية لا تكف عن ضجيجها حول حقوق النساء والمساواة والمناصفة ومقاربة النوع، وتسن سياسات تصب كلها في تأييد دونية القاعدة العريضة من نساء المجتمع، هذا وجه من الصراع لتأييد اضطهاد النساء. اضطهاد النساء باستغلالهن يدا عاملة مسترخضة ومخضعة للإذلال، وقهرهن بإثقالهن بمهام يجب أن تهض بها مؤسسات اجتماعية، هي مهام إعادة انتاج الاجتماعي، أي معظم العمل المنزلي، وأشغال الرعاية الصحية للمسنين وذوى الإحتياجات الخاصة، وإعادة إنتاج البشرية وتربية الأبناء. وقهر النساء بجعلهن سلعة جنسية، وتعذيبهن وقتلن، وتعريضهن لشتى صنوف العنف البدني والنفسي. وقهرهن بترويج ثقافة الاضطهاد الذكوري، وبفرض لامساواة في جميع مجالات الحياة، وسد الأبواب بوجههن حتى داخل منظمات النضال. لهذا يجب أن يعود ليوم 8 مارس معناه الاصلي، أي النضال ضد النظام الرأسمالي البطريركي قاهر النساء. ليس اضطهاد النساء وليد الرأسمالية، لكن هذه قامت بتكييفه وتطويره لخدمة حاجات تراكم الرأسمال واكتساح النظام الرأسمالي العالم برمته. لهذا لا معنى للكلام عن تحرير النساء يتجاهل طبيعة النظام الاقتصادي-الاجتماعي المؤيد لهذا الاضطهاد.

مُشاحنات أحزاب النظام في البرلمان:

ماذا وراء جعجة السجال حول القاسم الانتخابي؟

بقلم: أرنزار

تتمة المقال في الصفحات 3-4-5



جوهر المشروع النيوليبرالي المدمر لمكاسب الشعب المغربي، مع ما يميز أحزاب المعارضة البرجوازية (فيدرالية اليسار مرة أخرى) من مطالب بصبغ هذه البرامج بطابع اجتماعي يقلل من أثارها الكارثية ويحمي الاستقرار الاجتماعي من غضب الكادحين- ات.

تُخفي هذه الأحزاب وقوفها على نفس الأرضية الطبقيّة والسياسية المعادية للشغيلة والكادحين- ات، وراء اختلافات فكرية وأيديولوجية، بين مدّعٍ للأصالة وآخر مدافع عن المعاصرة (بل إن حزبا ملكيا يجمع بين الوجهين في اسمه: "حزب الأصالة والمعاصرة")، مُشكّلةً كلها وجهًا لنفس العملة: نظام الاستبداد الراعي لمصالح الأقلية المالكة والرأسمال العالمي.

يجري الاختلاف حول القاسم الانتخابي- إذن- داخل نفس الدائرة التي رسمها الاستبداد لهذه الأحزاب: التنافس حول واجهته المؤسسية دون المس بالحق الحصري للملكية في الحكم، وهو في نفس الوقت آلية في يد الملكية من أجل مزيد من تحجيم القوة السياسية لحزب العدالة والتنمية.

تقدمت الأحزاب أعلاه بمذكرات حول انتخابات 2021 منذ يناير 2020، تضمنت مطالبها حول مراقبة الانتخابات ودور وزارة الداخلية وتمويل الأحزاب... إلخ. لكن أيا من هذه المذكرات لم يُبشر، آنذاك، إلى تعديل القاسم الانتخابي، ويبدو أن سعي النظام لتحجيم وزن العدالة والتنمية هو ما يقف وراء هذا المقترح.

ليس جديدا في السياق المغربي أن تتقدم الأحزاب بمذكرات للإصلاح السياسي بعد إعجاز من طرف القصر، إذ سبق لنووير الأموي أن فضح مهزلة "الكتلة الديمقراطية" في بداية التسعينات قائلا:

"المبادرة قد لا تكون إلا بوعي من الحاكمين، والحاكمون هم الذين يُفوتون أن تقوم بعض الأحزاب بالمبادرات. فكل شيء يأتي إما بتوجيه أو بإيحاء، حتى ملتصق الرقابة لم يُطرح إلا بعد أن أُشعرت بعض الأحزاب لأن لا مانع إذا ارتأت أن تلتجئ إلى مجلس النواب لتقدم ملتصق الرقابة. هذا وجه من الصورة المأساوية للمهزلة الديمقراطية التي تعرفها بلادنا." [من يحكمم، جريدة "حرية المواطن"، العدد 5، 22 فبراير 1992، حاوره ع. الله زعراع].

جرى التصديق يوم 5 مارس 2021، في "مجلس النواب" على تعديل المادة 84 من القانون التنظيمي لمجلس النواب يقضي باحتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين في اللوائح الانتخابية بالدائرة البرلمانية وليس المصوتين- ات يوم الاقتراع، مع إلغاء العتبة بصفة نهائية، في إعلان الفائزين في الانتخابات التشريعية (إلى جانب تعديلات أخرى).

أثار عرض مشاريع القوانين للتصويت البرلماني خلافا عميقا بين حزب العدالة والتنمية من جهة، وباقي الأحزاب المُمثلة في البرلمان من جهة ثانية، والتي توحدت باختلاف مواقفها، سواء كانت مشاركة في حكومة الواجهة أو تلعب دور المعارضة لها.

أحزاب سياسية لا فرق جوهرى بينها

سياسيا: كلها أحزاب على اقتناع بمكانة الملكية كحاكم فعلي وأقصى هدفها أن تنال نصيبا في حكومة واجهة. لكن مع اختلافات وتعارضات حول شكل هذه الملكية، فأحزاب فيدرالية اليسار تطالب بنوع من إصلاح للملكية؛ يحيي الحلم القديم للحركة الوطنية بملكية برلمانية، دون أن تبلغ نفس قوة التأثير، فتمثيلها البرلماني ضعيف جدا. في حين أن كبرى الأحزاب البرلمانية مُجمعة على تقوية الملكية التنفيذية بأخطبوط صلاحياتها مع نشوب مناوشات مصدرها التنافس على من يتولى مناصب الحكومة الجزئية. يدافع "حزب الأصالة والمعاصرة" عن ملكية تنفيذية ويرى في العدالة والتنمية تهديدا "لثوابت البلد"، فيما يريد "العدالة والتنمية" أن يخدم "ملكية تسود وتحكم" ولكن ضمن أجندات خاصة به، كحزب يُرجع فضل مكانته السياسية لقاعدة انتخابية تسانده وتنتظر منه تطبيق إصلاحات تحد من الفساد المستشري في دواليب الدولة وأن يفي بوعوده الانتخابية.

– اقتصاديا: تنفذ هذه الأحزاب البرنامج النيوليبرالي الموصى به من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وكلها تؤمن بأن تمكين القطاع الخاص من الشروط المناسبة ليتوسع، هو الطريق الوحيد لبناء اقتصاد البلد، وتتسابق على إزاحة ما يصنف كعقبات لأجل تقويته. فيما تعتبر الكوارث الاجتماعية والدمار الاقتصادي الذي يسحق عمال- ات وكادحي- ات المغرب مجرد عوارض جانبية لمسار لا بديل عنه. ما تختلف حوله هذه الأحزاب البرلمانية هي تفاصيل جزئية لا تمس

كيفما كان المنتصر في هذه "الزوبعة داخل فنجان الاستبداد"، فإن الملكية هي المنتصر الأخير. لأهمها تُصور بأن البلد ينعم بحرية التداول والصراع السياسي داخل فردوس ديمقراطي وسط حجيم من الديكتاتوريات. وهذا ما حرص محمد الحجيبة عضو الفريق النيابي لحزب الأصالة والمعاصرة على قوله في جلسة التصديق على التعديل، إذ صرح: "بعد عقد عدة اجتماعات، والكثير من النقاشات، وجدنا أنفسنا من جديد نختلف ونحن نصوت على هذه القوانين التنظيمية، فالديمقراطية هي التصويت، وما بعد التصويت مجرد خلافات لحسابات سياسية". [5، <https://www.pam.ma>، مارس 2021].

صراع حول فتات

من جهتها تستغل هذه الأحزاب هذا الأمر، لتكبير حصتها من اللقمة البرلمانية التي تتيحها مختلف تقنيات التصويت وطرائق توزيع المقاعد.

يجري توزيع المقاعد إما بالعلاقة مع عدد الأصوات الصحيحة، أو عدد المصوتين- ات، أو عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، وبناء عليه يتم تحديد عدد الأصوات التي تُحول كُلاً حزب الحُصول على مقعد انتخابي.

يتيح توزيع المقاعد بناء على عدد الأصوات الصحيحة للأحزاب الكبيرة إمكانية اكتساح أكبر عدد من المقاعد على حساب أصغر الأحزاب، عكس توزيعها على أساس عدد المسجلين الذي يفتح باب المؤسسات أمام مختلف الأحزاب مهما بلغ حجمها.

من الناحية الديمقراطية يتيح التصويت حسب اللاتحة، مهما تعددت طرائق توزيع المقاعد، إمكانية تمثيل نسبي مختلف التوجهات السياسية وكذلك تباري البرامج السياسية، عكس التصويت الأحادي.

مُشاحنات أحزاب النظام في البرلمان:

ماذا وراء جعجة السجال حول القاسم الانتخابي؟

لكنه محض تناقض شكلي بين الهدف الذي أُسِّسَ من أجله الحزب [إضعاف العدالة والتنمية] وبين وضع الحزب داخل البرلمان [تراجع عدد المقاعد]. سيتغلب الهدف الاستراتيجي في نهاية المطاف على المصلحة الأنية. هذا ما أشار إليه الأمين العام للحزب عبد اللطيف وهي قائلا: "القاسم الانتخابي قبلت به رغم أنني سأخسر 20 عضوا في البرلمان ولكن من أجل إنجاز العملية الديمقراطية"[3].

لم يخف الأمين العام لهذا الحزب اتفاقه مع آلية تحكُّم الملكية في الحياة البرلمانية، أي اعتماد التصويت باللائحة وطريقة توزيع مقاعد تفضي إلى صعوبة إحراز أغلبية برلمانية تكون قاعدة لحكومة منسجمة ومستقرة. يقول وهي: "أن "البلقنة" لا تضر بالديمقراطية، بالقدر الذي يضر بها اختزال مكوناتها السياسية في طرف أو طرفين... وخلاف ذلك، فإن الاكتفاء بقوة حزبين فقط أمر خطير، والأخطر منه هو أنه إذا تعثر أحدهما، فسنبصر أمام مخاطر التحول إلى ديكتاتورية حزبية تقترب من نظام الحزب الوحيد"[4]. إنها اللهجة ذاتها التي تحدثت بها أحزاب الملكية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات في مواجهة حزب الاستقلال وانتهت بانتصار الملكية التي تشكل الطرف المستفرد الوحيد بالحكم.

إن ادعاءات الأصالة والمعاصرة الديمقراطية ومحاربة "احتكار التمثيلية الديمقراطية" تتكسر على صخرة كونه أداة في يد المتحكم الوحيد في السلطة بالمغرب: القصر.

ب. العدالة والتنمية: رفض بطعم الاستسلام

أعلنت الأمانة العامة للحزب في اجتماع 30 سبتمبر 2020 معارضتها توزيع المقاعد بناء على عدد المسجلين، بمرر "كونه مخالفا للمقتضيات الدستورية والتجارب الديمقراطية"، لكن الأمر أبعد من ذلك. فالحزب متأكد أنها آلية أخرى لتقليص قوته السياسية، وهو ما أكده أحد مثقفي الحزب، بلال التليدي، بقول: "بعد انتهاء فترة جس النبض حول فكرة التداول السياسي لإنهاء قيادة العدالة والتنمية للحكومة، وبعد اليقين أن ذلك لن يتحقق بإرادة طوعية باتخاذ الحزب قرار تقليص حجم مشاركته الانتخابية، بدأت الخيارات الأخرى تشتغل، وفي مقدمتها الخيار التقني، المرتبط بطريقة احتساب القاسم الانتخابي"[5].

رغم يقين الحزب بأن الملكية هي من يقف وراء

الحزب أنها تدافع عن الملكية أكثر من الملك، إلا أن تطورات الوضع قد تدفع هذه القيادة إلى ما لم تتوقعه هي ذاتها؛ ألم تنقلب موجة التجذر الإسلامي التي غداها التمويل السعودي ودعم الولايات المتحدة، ضدهما بعد غزو الخليج سنة 1991؟

لذلك تستعمل الملكية مختلف الأساليب لتقليم أظافر الحزب، وتعتبر تقنية القاسم الانتخابي إحداها، وهو ما أشار إليه الحزب حين "أهم جهة غير الأحزاب بأنها تسعى إلى التحكم في العملية الانتخابية؛ لكون التنظيمات السياسية لم تتضمن مذكراتها المرفوعة إلى الداخلية التعديل المذكور، بهدف التحكم في العملية الانتخابية والتضييق على حزبهم"[1].

حزب العدالة والتنمية وإع كل الوعي أن هذا التعديل يعبر عن إرادة الملكية، لكن خطه السياسي القائم (شأنه شأن الأحزاب المتواجدة في حكومة الواجبة) على تفضي المواجهة مع الملكية، يدفعه إلى اتهام جهات أخرى: "قال عبد الرحيم بعلي، نائب رئيس اللجنة المركزية للانتخابات لحزب العدالة والتنمية، إن القاسم الانتخابي بالصيغة التي قُدم بها من قِبل الجهات الحزبية المعنية يعد اغتيالاً للديمقراطية المغربية الناشئة وإجهازاً مفضوحاً على مكاسب الربيع الديمقراطي المغربي، وإفراغا للعملية الانتخابية من مضمونها السياسي"[2]. وكان تلك "الجهات الحزبية المعنية" تتصرف خارج إرادة الملكية.

تَنافُس أحزاب ملكية

تتفق كل الأحزاب على جعل الملكية في منأى عن هذا النقاش، فالمعارضون يبررون ذلك بتناقض احتساب القاسم الانتخابي بناء على عدد الأصوات الصحيحة مع دستور 2011، في حين يرفع المؤيدون حجة روح الدستور القائمة على الاختيار الديمقراطي والتعددية السياسية. هكذا تُلطخ الأحزاب أوجه بعضها البعض، في حين يبقى وجه الملكية ذو الجلال والإكرام.

أ. حزب الأصالة والمعاصرة: تناقض شكلي بين المصلحة الحزبية وخدمة الملكية

قام سجال حول القاسم الانتخابي داخل حزب الأصالة والمعاصرة، بين معارضٍ متخوف من فقدان مقاعد برلمانية في حال اعتماد أعداد المصوتين، ومؤيِّدٍ يبرر ذلك بخدمة "الاختيار الديمقراطي القائم على التعددية السياسية".

اعتمدت الملكية طيلة صراعها مع يسار الحركة الوطنية (الاتحاد الوطني للقوات الشعبي، وبعده الاتحاد الاشتراكي) التصويت الأحادي، وكان وسيلة للتحكم في الكتلة الناجبة وفي نتائج الانتخابات (التصويت على الأشخاص بدل البرامج السياسية، استعمال واسع للمال... إلخ).

بعد الاستسلام التاريخي للاتحاد الاشتراكي سنة 1998، انتقلت الملكية إلى اعتماد التصويت باللائحة. أتاح لها ذلك تماثل البرامج الاقتصادية والاجتماعية للأحزاب واتفاقها على أحقية الملكية في الاستفراد بالحكم، مع الاستمرار في استجداء تنازلات سياسية تبيح هامش المشاركة الضيقة في واجبتها المؤسساتية.

استمر تحكُّم الملكية في الحياة الانتخابية، خاصة في العلاقة مع العدالة والتنمية عبر تحجيم مشاركته في الدوائر الانتخابية، ومكثها التصويت باللائحة من فرز خريطة انتخابية يصعب معها إحراز أغلبية برلمانية قارة تضمن حكومة منسجمة.

ظهر مفعول هذه الآلية بعد انتخابات 2016، حيث حل حزب العدالة والتنمية في الرتبة الأولى بـ 125 مقعدا برلمانيا، لم يتمكن عبد الإله بنكيران من تشكيل حكومة، بفعل اشتراطات الأحزاب الأخرى (أي من الملكية)، وهو ما أدى إلى صرفه بعد ستة أشهر من العرقلة، ليُكَلَّف عز الدين العثماني، بتشكيلها. ما أُعتبر تراجعاً عن "المنهجية الدستورية" لسنة 2011، كما اعتبر عبد الرحمان اليوسفي تولية إدريس جطو سنة 2002 تراجعاً عن المنهجية التوافقية الديمقراطية.

سعي لتحجيم العدالة والتنمية

لا يخفى على أحد مسعى الملكية لتحجيم قوة حزب العدالة والتنمية السياسية. فإحدى آليات تحكم الملكية هو إضعاف أي حزب حاز حدوداً من النفوذ الجماهيري، مخافة أي تطورات مستقبلية مجهولة. ألم يتخلَّ الحسن الثاني ذاته عن "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية" التي أسسها ذراع الأيمن آنذاك محمد رضا كديرة بعد أن أدى مهمته في مواجهة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحفز انشقاق داخل حزب صهره أحمد عصمان "التجمع الوطني للأحرار" سنة 1981؟

يُعَبِّرُ العدالة والتنمية انتخابيا، عن حالة تجذر سياسي عميق نحو الإسلام السياسي اجتاحت المجتمع منذ نهاية الثمانينيات. ورغم زعم قيادة

مُشاحنات أحزاب النظام في البرلمان:

ماذا وراء جعجة السجال حول القاسم الانتخابي؟

الشرعية مع مسلسل "الإنصاف والمصالحة"، انتهاء بحزب انتخابي صغير يدخل أي تحالف انتخابي يفتح له باب اللوج إلى الوزارات ودواوينها.

من أجل ديمقراطية فعلية: اختيار الشعب لشكل الحكم الذي يريد

تتفق كل الأحزاب- باستثناء حزبي النهج الديمقراطي وجماعة العدل والإحسان - على أن الملكية هي شكل الحكم الملائم بل والأكثر تقدماً حتى بالنسبة للمطوحات الشعبية.

تظل الانتخابات محصورة في اختيار "ممثلي" الشعب داخل مؤسسات لا سلطة فعلية لديها، سواء تعلق الأمر بالبرلمان أو بالمجالس المحلية والإقليمية والجهوية. وتبقى السلطة الفعلية خارج آلية الانتخاب والمحاسبة، ابتداء من أصغر موظف في وزارة الداخلية وأجهزة القمع انتهاء برئيس الدولة. ويعين القصر لجانا ملكية لتصريف السياسة الفعلية التي تقرها الملكية ومؤسسات الرأسمال العالمي (اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني للتربية والتكوين ولجنة المانوي التي وضعت مشروع دستور 2011... وهذا غيض من فيض). كما أضحي "الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية للدولة" بندا دستوريا لا يمكن لمؤسسات واجهة الاستبداد (برلمان وحكومة) المساس به بتاتا.

إن الديمقراطية الفعلية هي التي سيصنعها الشعب ويحصل بموجبها على حقه الحصري في اختيار شكل النظام السياسي الذي يريد والذي سيخدم مصالح الأغلبية بدل مصالح الأقلية المالكة من برجوازية وكبار الملاكين.

تمسكت الحركة الوطنية بعد الاستقلال بوعد محمد الخامس بإقامة ملكية دستورية، وكان ساستها من الدراية بما يكفي ليعلموا أن الوعد مجرد وعد وأن السياسة ميزان قوى. لكنهم يعلمون بنفس الحس الطبقي أن تغيير ميزان القوة يعني تدخل قوة مخيفة هي الطبقة العاملة وجمهور فقري المدن والقرى. لذلك فضلت الحركة الوطنية الركض وراء سراب الوعد، على أن تنتزع ديمقراطية فعلية ستكون الجماهير أول من يستفيد منها.

ومنذ تمرير دستور 1962 بالقمع والتزوير، ظلت أحزاب البرجوازية لاهثة وراء سراب اقتسام السلطة مع الملكية. وأكثر هذه المطالبات جذرية [ملكية تسود ولا تحكم كما هو الحال مع فيدرالية اليسار]

ج. الاتحاد الاشتراكي: من حزب يستجدي لإصلاحات دستورية تحول إلى شحاذ صغير للمقاعد

وافق حزب الاتحاد الاشتراكي على المقترح الذي سيفتح أمامه باب العودة إلى البرلمان من مواقع مريحة من ناحية عدد المقاعد.

اعتبر إدريس لشكر أن "99% من الأحزاب السياسية تريد اعتماد القاسم الانتخابي وفق عدد المسجلين في الكشوف وليس وفق عدد المصوتين كما يريد حزب العدالة والتنمية، مشيراً إلى أن هذا النظام الأخير "غير عادل وغير نزيه" [10].

يعارض الآن- إدريس لشكر الطريقة القديمة في احتساب المقاعد بناء على الأصوات الصحيحة، مبرر أنها أدت إلى قُطبية حزبية مُصطنعة، وهيمنة حزبين وحيدين على أكثر من نصف مقاعد البرلمان المغربي... معتبراً أن هذه الطريقة أدت إلى تضرر الكثير من الأحزاب السياسية ذات الباع الطويل في العمل الحزبي، مُشيراً إلى أن "هناك العديد من المقاعد التي سُرقَت من هذه الأحزاب لصالح أحزاب كبرى".

يسكت الاتحاد الاشتراكي على أن الواجبة السياسية للاستبداد كلها مصطنعة ومتحكم فيها من طرف القصر. إن "ادعاء سرقة المقاعد" التي أدت إلى "تضرر الكثير من الأحزاب السياسية ذات الباع الطويل في العمل الحزبي"، محض تبرير لتآكل أحزاب الحركة الوطنية، وكأن تقنية ما بعد الانتخابات هي المسؤولية وليس استسلام هذه الأحزاب للملكية الحاكمة وقبول تحولها أداة تنفيذ ما كانت تعارضه- قولاً- في السابق.

اعتبر الحزب في موقعه على الانترنت التصويت على التعديلات الأخيرة انتصاراً للأغلبية المطلقة من النواب، ودفاعاً عن التعددية وحماية العملية الانتخابية ومحاربة الريع [11].

لقد انحدر الاتحاد الاشتراكي من معارضة تريد انتزاع حكومة منسجمة من الملكية (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية طيلة الستينات)، إلى معارضة شرعية تريد إصلاح الاستبداد بالعمل من داخل مؤسساته قصد الوصول إلى شاطئ الملكية البرلمانية بمراكمة تدريجية لإصلاحات سياسية طيلة السبعينات حتى نهاية التسعينات، مروراً باستسلام مخز سنة 1998 وتحمّل مسؤولية تنفيذ البرنامج النيوليبرالي للملكية وتجديد واجهتها

مقترح التعديل الانتخابي، إلا أن مثقفيه- على غرار بقية الأحزاب- يُزهُون الملكية من ذلك. فقد أشار رضا بوكمازي من فريق العدالة والتنمية البرلماني، إلى التناقض بين المقترح ودستور 2011 قائلاً: "كثيراً هي المبادئ والقواعد الدستورية التي جاء بها دستور 2011، والذي في قراءته الشاملة تجده ينحو منحى تبني شروط الانتقال إلى الديمقراطية، ولعل أبرزها ما أورده تصديره من كون المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة" [6].

ويزيد بوكمازي في سرد أوجه التعارض بقول: "ويبرز هذا التعارض بشكل جلي أولاً على مستوى احترام الإرادة العامة للناخبين وحقيم في تكليف الاختيار السياسي المحدد من قبلهم بناء على ما عبروا عنه من خلال المشاركة في العملية الانتخابية" [7]. وكأن الحكم الفردي الذي يحتكر السلطة الفعلية ويوجه العمل البرلماني بناء على مصالح البرجوازية وتوصيات المؤسسات المالية الدولية "يحترم الإرادة العامة للناخبين".

وقبيل التصويت على التعديل في جلسة البرلمان الاستثنائية (2 مارس 2021)، أعلن نائب الأمين العام لحزب "العدالة والتنمية" سليمان العمراني: "نأمل أن تقوم الفرق البرلمانية بالذي ينبغي انتصاراً للدستور والمصلحة الوطنية العليا التي تعلق والقواعد الدستورية على غيرها من القواعد" [8]. وهي تهديدات ألفها الاستبداد سابقاً من أحزاب المعارضة الليبرالية، وهو يعلم أن أول من يرتعد عند سماعها هو من تخرج من فمه.

وفي جلسة التصويت على التعديل، رفض الحزب التصديق على التعديل. برر رئيس فريق "المصباح" بالغرفة الأولى مصطفى ابراهيمي موقف الرفض بقول: "موقف الفريق بالرفض ضد التعديل المعني وضد مشروع القانون التنظيمي لمجلس النواب برمته أملت عليه مسؤوليته في الانتصار للدستور ولعدم الإضرار بالمسار الديمقراطي الذي سلكته بلادنا منذ عقود" [9]. سيجعل هذا المبرر من الحزب قابلاً عملياً بالتعديل- وإن رفضه قولاً- ما دامت الملكية "صانعة الدستور والمسار الديمقراطي"، هي من يقف وراءه.

مُشاحنات أحزاب النظام في البرلمان:

ماذا وراء جعجة السجال حول القاسم الانتخابي؟

وهو ما أوضحه تروتسكي بصيغة عامة حين قال: "إنه لمبدأ عام أن لا حق لحزب ثوري في مقاطعة البرلمان طالما تعوزه قوة إسقاطه، طالما ليس قادراً على الاستعاضة عن العمل البرلماني بالإضراب العام والانتفاضة".

[1] - "الداخلية" تصدم "البيجدي" بقبول مقترح تعديل القاسم الانتخابي"، هسبريس، 07 أكتوبر 2020.

[2] - موقع حزب العدالة والتنمية، 6 مارس 2021.

[3] - "وهي: سنخسر 20 برلماناً في انتخابات 2021"، العمق المغربي، 17 سبتمبر 2020.

[4] - "وهي يكتب: القاسم الانتخابي، موقع حزب الأصالة والمعاصرة"، 7 أكتوبر 2020.

[5] - "العتبة والقاسم الانتخابي في المغرب... هل تحرم "المصباح" من الصدارة؟"، موقع حزب الاستقلال، 14 أكتوبر 2020.

[6] - "القاسم الانتخابي بين القواعد الدستورية والأنظمة الانتخابية المقارنة"، 1 أكتوبر 2020.

[7] - نفسه.

[8] - "الانتخابات المغربية: نذر مواجهة برلمانية بين "العدالة والتنمية" و"منافسيه"، عادل نجدي، 1 مارس 2021، <https://www.alaraby.co.uk>.

[9] - "فريق "المصباح" يصوت بالرفض ضد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب"، <http://pjd.ma>، 5 مارس 2021.

[10] - "العتبة والقاسم الانتخابي في المغرب... هل تحرم "المصباح" من الصدارة؟"، موقع حزب الاستقلال، 14 أكتوبر 2020.

[11] - "لجنة الداخلية تصادق بالأغلبية توسيع حالات التنافي واعتماد لوائح جبهوية للنساء مع اعتماد المادة الخامسة"، 5 مارس 2021، <http://www.usfp.ma>.

شعبية حقيقية وفعالية.

يعبر الإسلاميون عن حالة سياسية تخترق المجتمع، وكل رفض للديمقراطية الفعلية وآلياتها، بمبرر أن الإسلاميين هم من سيستفيد منها، سيجعل حامله يرفع شعار "أهون الشرور" الذي يفتح الباب دائماً لأقبحها وأخطرهما، كما حدث بالجزائر سنة 1991 وغزة سنة 2007 ومصر سنة 2013.

يجب أن تتوضح الطبقة الطبقية والسياسية للحركات الإسلامية أمام الشعب على ضوء الكشافات الكبرى للتاريخ، وعلى الجماهير أن تكتشف حقيقة هذه الحركات بالممارسة وليس بالتخويف والترهيب.

ليس دور الثوريين- ات هو دعم الاستبداد بمبرر أنه أفضل من الرجعية الدينية، بل النضال من أجل فتح أعين الشعب الكادح على الحقيقة الطبقة والسياسية لتلك القوى وفي نفس الوقت طرح الطريق الوحيد لتحرره: الحق المطلق في اختيار نموذج النظام السياسي وفي نفس الوقت الاقتصادي والاجتماعي الذي يريد. وهو ما سيقف ضده أي مجلس تأسيسي بأغلبية إسلامية، كما وقع في تونس (ونسبياً بمصر مع أغلبية الإخوان في مجلس الشعب). وأنداك سيكون دور الثوريين- ات نفسه القائم داخل برلمان الاستبداد: استعمال منبر الجمعية التأسيسية لشحن القوة الطبقة القادرة وحدها على تحقيق المطالب العمالية والشعبية، بدل الركون إلى الألاعيب الدستورية والغرق في المستنقع البرلماني بتقديم المقترحات والمقترحات المضادة.

ليس المجلس التأسيسي مطلباً ننتظر من الدولة تلبية، بل بحاجة إلى نضال عمالي وشعبي ضمن برنامج مطالب أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ويديهي أن المطالبة بمجلس تأسيس لا تعني إغفالاً لما تتيحه اللحظة الانتخابية من إمكانات سياسية يجب استعمالها لإيقاظ شرائح الشعب الكادح وفتح أعينه عن الحقيقة الطبقة للاستبداد. تُعتبر مؤسسات مثل البرلمان منبراً يجب إتقان استعماله للتحريض الثوري، كما قال لينين: "لا يدخل الثوريون إلى البرلمان للقيام بعمل تشريعي عضوي بل لتدميره من الداخل فمن من المحتمل أن يكون العمل البرلماني طورياً في النضال من أجل ديمقراطية حقيقية، بالنظر لدرجة وعي الجماهير وتنظيمها".

تُصفي الشعب، وتعتبر أساساً للديمقراطية: التوافق مع الملكية حول أفضل السبل لتدبير الوضع السياسي واستمرار استثمار الطبقات العاملة من شغيلة مأجورة وصغار المنتجين- ات.

يرفع الماركسيون- ات الثوريون- ات مطلب مجلس تأسيسي ينتزع للشعب بموجبه حقه الحصري في انتخاب ممثلين- ات قابلين- ات للعزل، تُناط بهم- هم مهمة صياغة وثيقة دستورية تضع السلطة في يد مالكيها الحقيقي: الشعب الكادح.

تقف في وجه هذا المطلب تقاليد سياسية تخلت عنه منذ عقود، واقتصرت على المطالبة بقسط ضئيل من واجهة الاستبداد. فطبقة هذه المعارضة ناقصة النزعة الديمقراطية تجعلها تتخوف على الاستقرار السياسي والاجتماعي مما يمكن أن يُسفر عنه انتخاب مجلس تأسيسي من صعود قوى تهدد ذلك الاستقرار.

يبرر جزء من المعارضة الليبرالية رفضها المجلس التأسيسي بسابقة تونس التي أدت إلى سيطرة الإسلاميين على الجمعية التأسيسية وعملية صياغة الدستور. يقف هذا التخوف على نفس الأرضية مع أيديولوجية المحافظين الجدد الذين يرفضون إمكانية شمول الديمقراطية لبلدان العالم الإسلامي لأنها ستحمل إلى السلطة "الحركات السياسية القومية والمعادية للغرب"، على حد قول صامويل هنتنغتون.

وهو نفس المنطق الذي جعل الملكية بعد الاستقلال ترفض أي دستور خارج منهجية المنح، حيث استحضرت سابقة الجمعية التأسيسية التونسية التي ألغت حكم الباي، وهو ما دفع المهدي بن بركة آنذاك لطمأنة الملكية بأن ما يسعى إليه هو "جمعية تأسيسية رزينة".

لا يمكن عزو فشل التجربة التونسية إلى سيطرة الإسلاميين على الجمعية التأسيسية، بل لأن اليسار [الجبهة الشعبية] فضل أن يغرق في رتابة العمل البرلماني وصراع أيديولوجي مع الإسلاميين وصل حد التحالف مع ورثة بن علي [نداء تونس]، وحصص البيروقراطية للاتحاد العام للشغل في دور البحث عن توافقات بين قطبي الثورة المضادة [ورثة بن علي وحزب النهضة]، دورٌ نالت عنه جائزة نوبل للسلام سنة 2015. كل ذلك بدل حفز جماهير الثورة للضغط على تلك الجمعية من أجل صياغة دستور يستجيب للمطالب التي فجرتها، أو استبدالها بهيئة

مقالة غلاء أسعار تكوي كادحي المغرب

بقلم: وائل الفراكشي

تتمة المقال في الصفحة 07.



شركات الاستيراد التابعة للقطاع العام، وفتح المجال للمستوردين الخواص الحريصين على هوامش ربحهم، بينما تُلقى هوامش زيادة الأسعار على كاهل جيوب المستهلكين- ات. وكان لإلغاء دعم مواد الاستهلاك الأساسية المأمور به من طرف صندوق النقد الدولي، دورٌ كبير في إطلاق تضخم الأسعار منذ عقود من الزمن.

زيتُ المائدة مادةٌ وسيطة أساسية في استهلاك كادحي- ات البلد، ولذلك فإن أي زيادة ستؤدي إلى إطلاق سلسلة زيادات في مواد استهلاك أخرى: الحلويات والفطائر والمأكولات الجاهزة.

تأتي هذه الزيادات في سياق الدعاية الإعلامية الضخمة المتعلقة بـ«إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية»، كي تكون «أكثر فعالية وأكثر استهدافاً للفقراء» بمفاهيم البنك العالمي. وضمن هذا «الورش الاجتماعي» كما يُطلق عليه

الاستيراد»، مكرسة فكرة الانفتاح على السوق الخارجية وكأنه تنزيل لا حول لنا ولا قوة إلا التسليم به.

إن عدم كفاية «الإنتاج الوطني» ناتجٌ عن سياسة واعية قائمة على تدمير الفلاحة المحلية والتركيز على منتوجات تسويقية يوجّه معظمها نحو التصدير حاملة معها ملايين أطنان المياه إلى بلدان المركز الرأسمالي. إنها- إذن- نتاج التفريط في السيادة الغذائية للبلد الذي أضحي ينتج ما لا يستهلك، ويُفِرط في استهلاك ما لا ينتج.

في حين أن التكيف مع أسعار السوق العالمية، ناتج عن تدمير آليات ضبط هذه السوق التي كانت تقوم الدولة بموجها بدور المُعَدِّل، بإزالة الحواجز الجمركية انضباطا لاتفاقيات التبادل الحر والشراكة الحرة، فضلا عن تصفية

في عز أزمة اجتماعية متفاقمة إثر استمرار الأزمة الاقتصادية التي فجرتها جائحة كوفيد-19، وإصرار الدولة على «تديرها» بمنظور أرباب الأعمال وتحميل أكلها للشغيلة وصغار المنتجين- ات، ورد في تقرير للمندوبية السامية للتخطيط بعنوان «وضعية سوق الشغل خلال سنة 2020»: «في عام 2020، (...)، فقد الاقتصاد الوطني 432 ألف وظيفة مقابل خلق 165 ألف وظيفة في عام 2019». [1].

في ظل ذلك، شهدت أثمان مادة حيوية لاستهلاك كادحي- ات البلد زيادات صاروخية: 10 دراهم على 5 لترات من زيت المائدة، أي بنسبة تتراوح بين 10% و15%.

تتدرب شركات الزيوت بـ«ارتفاع أسعار النباتات الزيتية في الأسواق العالمية، خاصة وأن الإنتاج الوطني لا يلبي الطلب، وبالتالي يتم اللجوء إلى

مقالة غلاء أسعار تكوي كادحي المغرب

بقلم: وائل الفراكشي

2011 و 56 مليار درهم في سنة 2012.

وفي سنة 2018، أجبرت حملة مقاطعة شعبية انطلقت من وسائل التواصل الاجتماعي وانتقلت جزئيا إلى الواقع، الشركات الرأسمالية التي استهدفتها هذه المقاطعة، إلى تخفيض أثمان منتوجاتها، إضافة إلى أساليب احتيالي لتخفيف الأضرار (تغيير اسم المنتج، عروض...).

يستغل أرباب العمل ودولتهم ظروف الطوارئ الصحية التي يجري تمديدها بشكل مصطنع، رغم ادعاءات التغلب على انتشار الجائحة وتراجع الإصابات والوفيات، من أجل تحميل الشغيلة والكادحين-ات كلفة الخروج من الأزمة الاقتصادية، وفي الآن ذاتهم كبح الاحتجاج.

تتعدد جهات الهجوم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب. تمثل الزيادة في أسعار زيت المائدة مناقشة صغيرة مقارنة بما يعده الرأسماليون ودولتهم مستقبلا من هجمات، ولا يمكن ردها إلا بتظافر الديناميات العمالية والشعبية القائمة في الميدان وتعبيراتها الإعلامية (وسائل التواصل الاجتماعي) التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في إطلاقها ونسج سبل التواصل والتضامن بينها.

لنناضل من أجل سياسة اجتماعية تحمي القدرة الشرائية للأجراء وتُمكن قسمها المعطل من حد أدنى من الدخل، سياسة قائمة على التحكم في قوانين السوق العمياء في أفق إسقاطها، بدل أن نكون-نحن البشر- أدوات لا حول ولا قوة لنا إزاءها: سياسة دعم عمومية تتحمل كلفتها طبقاً الرأسماليين عبر ضرائب تراكمية على الثروة والأرباح، استعادة الإشراف العمومي على الاستيراد والتصدير، وسياسة سيادة غذائية قائمة على دعم الفلاح الصغير والقطع مع الفلاحة التصديرية.

https://www.hcp.ma/La-situation-du-marche-du-travail-en-2020_a2650.html [1]

جشع رأسماليين يهبون الشعب بألف حيلة وحيلة. نجحت المقاومة في ابطاء الهجوم دون القدرة على وقفه، فسرعان ما يجد طريقه للتنفيذ معمقا تدهور أوضاع عيش غالبية الشعب الكادح... يستمر الهجوم، يستمر النضال ضده حتى انتصار.

كيف نحى القدرة الشرائية

علينا الدفاع داخل المنظمات النقابية عن أحد أهم المطالب المركزية لحماية القدرة الشرائية للشغيلة: السُّلم المتحرك للأسعار والأجور. يشكل ربط الأجور بالأسعار أحد وسائل حماية دخل الأجراء من الانهيار. تعتمد الدولة إلى تقديم زيادات هزيلة في أجور العمال وترفع الأسعار بنسب كبيرة وتسلب الضرائب والاقتطاعات من الأجور. ونظرا لارتفاع البطالة الجماهيرية وكونها من الخصائص البنيوية للاقتصاد المغربي فان النضال لأجل التعويض عن البطالة ولأجل دخل للجميع أمر لا مفر منه لحماية شغيلة يرفض النظام الاقتصادي أن يوفر لها مناصب عمل.

وضعت تصفية صندوق المقاصة شغيلة المغرب تحت رحمة لهيب الأسعار في السوق العالمية دون الاستفادة من تراجعها بسبب الأعباء الشركات الكبرى، ويعمق تحرير سعر صرف الدرهم المشكل ويجعل غلاء الأسعار واردا بشكل دائم.

إن النضال لأجل استمرار صندوق المقاصة وإضافة كل المواد الأساسية إلى لائحة المواد التي يدعمها وأن يمول بفرض الضريبة على الثروة، نقطة برنامجية على جدول النضال العمال والشعبي.

لا حل خارج النضال العمالي والشعبي

اضطرت الدولة تحت لفتح سياط الانتفاضات الإقليمية سنة 2011، وامتدادها المحلي المتمثل في حركة 20 فبراير وما وازاها من دينامية نضال اجتماعية، إلى رفع ميزانية الدعم بشكل ملموس حيث ارتفعت من 4 مليار درهم خلال سنة 2002 لتصل إلى 49 مليار درهم في سنة

نفاقا (إلى جانب «تعميم التغطية الصحية...») هناك ادعاء دعم القدرة الشرائية عبر السجل الاجتماعي لتوجيه مبالغ محددة الاستهداف إلى شرائح بعينها من الفقيرين. وكان هذا المبرر وراء إلغاء الدعم عن مواد الاستهلاك الأساسية وتصفية صندوق المقاصة تحت ذريعة أنه غير منصف وتستفيد منه الطبقات الغنية أكثر من الفقيرة.

ستتضمم الزيادة في أسعار زيت المائدة، والزيادات المتوقعة مستقبلا في مواد أخرى (إن لم يقف رد الفعل العمالي والشعبي في وجهها)، أجور الشغيلة ومداد خيل باقي الطبقات الشعبية (صغار المنتجين-ات بالقرى والمدن)، في حين تتضخم حصة الرأسماليين وكبار الوسطاء والمضاربين وشركات الاستيراد من الثروة التي تنتجها الشغيلة.

تجارب النضال ضد غلاء الأسعار

نهض كادحو المغرب بشكل دوري لمواجهة واقع لم يعد قابلا للتحمل. فالانسحاق في أعمال شاقة تعصرهم دون أدنى حقوق أساسية وبأجور متدنية تجعل من أي زيادة في الضرائب وأسعار مواد الاستهلاك تقهقرا شديدا لأوضاعهم المعيشية.

فجّر هذا انتفاضات شعبية في المدن جوهت بقمع دموي (انتفاضة 20 يونيو 1981، 19 يناير 1984، 14 ديسمبر 1990). كما برزت نضالات ضد الغلاء أهمها تنسيقيات ضد غلاء الأسعار -2007-2008، ونضالات ضد غلاء أسعار الماء والكهرباء أهمها نضالات بوعرفة لمقاطعة أداء فواتير المياه لمدة ثلاث سنوات ونصف من 2006-2010... وسيدي يوسف بن علي بمراكش 29 مارس 2012 ضد غلاء أسعار الكهرباء والاحتجاجات الشعبية الضخمة ضد شركة أمانديس بطنجة 2015، وقبلها نضالات ساكنة يعقوب المنصور ضد شركة رضال الاستعمارية 2002-2003.

كانت حملة مقاطعة ثلاث شركات كبرى (ماء سيدي علي، شركة أفريقيا للمحروقات، منتوجات سانطرال)، آخر ابداعات مقاومة

مملكة الصمت

بقلم: أنزار

الصحفيين- ات الذين يظهرون بأنهم- هن أكثر جرأة من الآخرين- ات، وذلك لإعطاء المثال وزرع رقابة ذاتية في الصحافة التي تأبى الانقياد الكلي.

ثم يسمونه «إجماعا وطنيا»

في جو الاضطهاد السياسي والفكري يُعتقل الصحفيون- ات الرافضون- ات للانقياد، بينما يركن الأقل صلابا إلى الصمت وتطفو على السطح طفيليات تجعل من تملق الاستبداد وظيفتها التي تعناش عليها. ويجري قمع أدنى بوادر الاحتجاج العمالي والشعبي وكبت الآراء السياسية المعارضة للاستبداد، فتخلو الساحة للمعبرين السياسيين والفكرين عن مصالح هذا الأخير. ثم يسمونه «إجماعا وطنيا».

هل الاستبداد بهذه القوة؟

ليست القوة صفةً لَدُنِيَّةً تنبع من ذات الشيء أو المؤسسة أو الشخص. القوة علاقة اجتماعية وسياسية، وقوة الاستبداد تُقاس بضعف نقيضه أو قلة استعداده. تنبع «قوة الاستبداد» من غياب القوة العمالية والشعبية القادرة على إسقاطه، ويُعزى هذا إلى القضاء على أي معارضة ذات نفس جمهوري منذ سبعينيات القرن العشرين، وهيمنة قوى سياسية برجوازية على مقاليد المنظمات العمالية والشعبية واستئثارها بمقود المعارضة التي تركز نيرانها على واجهة الحكم.

لكن ضعف الطبقة العاملة وعموم الجماهير ليس بدوره صفة ثابتة لا تتغير، فقد أثبت تاريخ المغرب أنها تنتفض كلما ضاقت بها الأحوال وأصبح العيش بنفس الطريقة السابقة مستحيلا. وإن قمع الصحافة وحرية التعبير سبيلٌ لإبقاء الجماهير في عماها السياسي، حتى إذا انتفضت هبت دون وعي إجمالي بما يجب أن يحل محل المجتمع والنظام الذي انتفضت ضده. ويسهل بذلك قمعها وردّها إلى حظيرة الطاعة.

الاستبدادُ واعٌ بذلك تمام الوعي. لذلك فإن تشديد القبضة القمعية تنم عن الرعب الكامن في أعماقه من الطبقة العاملة والجماهير التي إذا وقفت على قدميها وامتلكت زمام أمورها، ستعصف بالمجتمع الطبقي وتركيبه السياسي الفوقي الذي يمثله الاستبداد.

للملكية سوابق في إدراك قوة الشعب الكامنة: أجبرها حراك سنة 2011 على التخلي عن حكومة كانت تعدها ليتولها تحالف حزبي على رأسه حزب الأصالة والمعاصرة ونصبت بدله حكومة حزب كانت تسعى لتقليم أظافره، واضطرت تحت لهيب حراك الريف (2016) للتضحية

ات وفبركة تهم غير سياسية لتصفية خصوم سياسيين: توفيق بوعشرين، سليمان اليرسوني، هاجر اليرسوني، عمر الراضي، المعطي منجب وهشام خربوشي وعبد الصمد أيت عائشة... فضلا عن مدونين لا تطفو أسماءهم على سطح تقارير انتهاكات الدولة لحقوق الإنسان.

طبعاً لا تتمتع الملكية حرية الصحافة لدواعي خاصة بإدامة حكمها السياسي فحسب. فهذا بدوره يحتاج إلى تفسير. تشكل الملكية القسم الحاكم من البرجوازية، قِسْمُها الأكثر استحواذاً على مقاليد الثروة والاقتصاد. لكنها تحكم نيابة عن طبقة الرأسماليين كلها، إضافة إلى كونها حليفاً موثوقاً للإمبريالية وحارسها الأمين بالمنطقة ومنفذاً لتوصيات مؤسساتها.

البرجوازية واعية بأن دوام الاستغلال الرأسمالي واغتنائها على حساب كدح الشغيلة والكادحين- ات، رهين بإبقاء هذين الأخيرين في حظيرة الطاعة واحترام «سلطة القانون البرجوازي» التي تشكل الملكية رأسها المتوج.

عَبَّرَ حوار بين مفتش شرطة ورجال أعمال في سلسلة «peaky blinders»، بشكل موفق عن هذا:

- «أهنا المفتش، استجبت لدعوتك لأنني أريد أن يفهم بعضنا بعضاً. أنا رجل أعمال، وأريد أن تكون أعمالنا ناجحة».

- «وأنا أود أن تتسم مدينتي بالسلام».

- «إن كانت المدينة بسلام، تزدهر الأعمال».

- «إذن نحن في خندق واحد؟».

- «ربما بإمكاننا ذلك».

الفرق أن «الشرطي» بالمغرب هو ذاته رجل أعمال، بل أغنى رجل أعمال.

تدرك الملكية حجم الاحتقان الاجتماعي والاستياء الشعبي الكامن، وهي على تمام اليقين بأن تفجره قد يعتمد على شرارة لا يعرف أحد من أين تأتي؛ وقد تكون من خبر يتسرب إلى الصحافة. هذا هو سبب قمع الصحفيين وليس عدم احترام الاستبداد لمواثيق حقوق الإنسان الدولية، فلكلا الأمرين معنى واحد، وتكراره محض حشو سياسي، ما دام لا يُنْفَذُ إلى الأعماق الطبقيّة للقمع والعسف البوليسي.

إن التسامح مع حرية التعبير يقف عند الحدود التي تهدد فيها باستئثار الجماهير إلى النضال والكفاح. لذلك تعتمد الملكية على ضرب

«هذه الإعدامات تخدم كرسالة، مفادها أن «روما» ستُخمد أياً من يثور على حكمها. وأنا سأبعث برسالة خاصة بنا، ستشعل الأمل بقلوب كل من لا يزالون عبيداً». [سبارتاكوس]

أجبرت انتفاضة الشعوب سنة 2011، الملكية على التكيف مع مناخ رفض الاستبداد والسعي لإسقاطه. بعد سنوات من رفض الملكية استجداءات الأحزاب الليبرالية بشأن إصلاحات دستورية، ومن أجل كبح دينامية حركة 20 فبراير، أعلنت الملكية دستوراً جديداً، من ضمن ما شمله إسقاط صفة القدسية عن الملك (الفصل 19 من دستور 1962)، وعضويتها بصيغة «شخص الملك لا تنتهك حرمة، وللملك واجب التوقير والاحترام».

لم يكن للأمر إذن علاقة ب«الإرادة السياسية» ولا ب«التوافق»، بل بميزان قوى اجتماعي مائل لصالح الكادحين- ات في عموم المنطقة؛ أي في التحديد الأخير بصراع أجبر الملكية على التخلي عما كان يشكل هالتها: «القدسية»... لكن محتفظة بما يضمن بقاء تلك الهالة: القوة المادية متمثلة في الجيش والشرطة.

ولأن الحرب سجال، ويوم لك ويوم لعدوك، فإن الملكية تبادر لاسترداد ما تنازلت عنه، ليس فقط بالأعباء الدستورية، وإنما بالقوة المادية الملموسة. ما أن خفت الاندفاع الثورية حتى قامت الملكية بما تسميه المعارضة البرجوازية بالمغرب ب«سَدِّ قوس 20 فبراير». وكان نضال الجماهير محض قوس أو جملة اعتراضية في إطار السعي لتوافق هذه المعارضة مع الاستبداد.

استغلت الصحافة الموالية للنظام ما أسمته «تداول قناة جزائرية موالية للعسكر على شخص الملك»، لتبرز إلى الواجهة ما يريده الاستبداد: «الملك خط أحمر... شعار يوحد المغاربة أمام شعار الإعلام العسكري الجزائري». [هسبريس 13 فبراير 2021].

الوجه الآخر لهذه الحملة هو أن الملكية لن تكون «خطاً أحمر» بالنسبة لمنتقديها من الخارج فقط، بل حتى أيضاً في الداخل. فلا يمكن في عقيدة الاستبداد رفض انتقاده من الخارج والتسامح مع معارضيه في الداخل. وهذه الحملة موجهة ضد «هنا» أكثر مما هي موجهة ضد «هناك».

تكميم أفواه الصحافة وجه آخر لقمع الاحتجاج

تتالت حملات قمع النضال الجاري وتقويض مكاسب الاحتجاج الميداني وتطويق حرية التعبير المنتزعة باستكمال ترسانة قانونية (مدونة الصحافة والنشر). وتواتر اعتقال الصحفيين-

مملكة الصمت

أنززار

عشر سنوات بعد حراك 20 فبراير، التحرر الشامل والعميق رهين
بناء منظمات طبقية مستقلة

20 فبراير، 2021

مثلت سنة 2011 انعطافة في تاريخ شعوب المنطقة، أطلقت موجة كفاحات جماهيرية عبر العالم، على خلفية مفاعيل الأزمة الاقتصادية العالمية -2007-2008.

امتدت السيورة من تونس إلى المغرب، فكانت شرارة برميل بارود قابل للاشتعال منذ زمن. تمثلت بشائر انفجاره في تلك النضالات القروية التي ابتدأت منذ منتصف سنوات 1990 بالمناطق المهملّة، حتى انتفاضة إفني- ايت باعمران في 2005 و2008 مروراً بنضال كادحي طاطا سنة 2005، وصفرو سنة 2007، فضلاً عن كفاحات الشغيلة داخل المنظمات النقابية أو خارجها، ونضالات الشباب المعطل.

انطلق نضال سياسي بمبادرة شبابية، رافعا مطالب سياسية أرقاها "دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا". وبموازاة هذا النضال السياسي تفجرت بؤر نضال اجتماعي شعبي متعددة ومتنوعة (معطلو- ات هضبة الفوسفات بأسفي، فلاحو السراغنة وسيدي بنور، كادحو زاوية الشيخ... إلخ). كان عدم تلاقح وجهي السيورة هذه أحد أهم عوامل خفوت حراك 20 فبراير، خصوصا مع نجاح مناورة الملكية في تحييد الحركة النقابية بعد استقبال مستشار الملك قادة المنظمات العمالية.

أثبتت كل تلك النضالات، قبل 20 فبراير وبعدها، واقعا طالما جرى إنكاره أو تجاهله: قدرة الشغيلة والكادحين-ات على انتزاع مكاسب سياسية واجتماعية بالنضال الميداني. وسفّحت أضاليل المعارضة البرجوازية وأذرعها البيروقراطية المدعية أن التقدم إنما يحصل بالتوافق مع الاستبداد وأن الديمقراطية إنما تُحقق بجرعات من داخل مؤسساته.

تمكنت الملكية بفعل التقاء عوامل داخلية، (عدم مشاركة العمال-ات كطبقة، وكبح البيروقراطية للحركة النقابية، تنازلات اجتماعية كبيرة...) وخارجية (توحد السيورة الثورية في بلدان مثل ليبيا وسوريا واليمن، وما ترتب من خشية الجماهير فضائع ردة دامية)، من تفادي مصير طغاة تونس ومصر. ومثلما كانت 20 فبراير امتدادا محليا لموجة السيورة الثورية الصاعدة، كان للثورة المضادة إقليميا مفعولها بالمغرب.

تواصل هجوم الاستبداد ليقبض المتحقق من حريات الاحتجاج والتعبير، لكن دون بلوغ مستوى إسكات الاحتجاج الشعبي والعمالي بشكل نهائي، كما استمر تصعيد العدوان النيوليبرالي اقتصاديا واجتماعيا. وما انفكت موجات النضال الشعبي تتوالى منذ 2012 منها: طنجة ضد أماديس سنة 2015، نضالات الأساتذة المتدربين-ات موسم 2015-2016، حراكي الريف وجرادة-2017-2018، حملة مقاطعة السلع ونضالات التلاميذ سنة 2018، نضالات شغيلة التعليم منذ 2018 إلى الآن.

ستستمر جمرّة النضال العمالي والشعبي متقدة، تخبو تارة وتتوهج طورا، طالما أوضاع غالبية الشعب الاقتصادية والاجتماعية في غاية البؤس يكرسها استبداد يخنق الأنفاس. ولكن دحر الاستبداد السياسي والاستغلال الرأسمالي وكل صنوف الاضطهاد يستوجب من شغيلة المغرب ومجمل كادحيه حل المعضلة التي أبان عنها حراك 20 فبراير وكل الديناميات النضالية التي تلتها مذاك: استقلال الطبقة العاملة السياسي عن كل الأحزاب السياسية البرجوازية تقدمية كانت أو رجعية، وذلك ببناء حزبها الاشتراكي العمالي الثوري.

إنها مهمة الأنوية اليسارية الثورية وكل طلائع النضال العمالي والشعبي التي تنبثق في كل مناطق البلد، على أن تتزود بمنظور يتجاوز الإطار القطري وتعتنق الأفاق الفسيحة للتغيير بمجمل المنطقة المغاربية والعربية التي افتتحها السيورة الثورية لسنة 2011، معيدة إلى الأذهان النفس التحرري المغاربي-العربي الذي وأدته الإمبريالية وما خلفت من أنظمة مستبدة تابعة.

النضال العمالي والشعبي العارم وحده يغير أوضاع شعبنا جذريا، وينهي عقود من ديكتاتورية الرأسمالية التابعة.

عاشت الثورة المغربية

تيار المناضل-ة

بهذا الذراع الحزبي، في حين أجبرتها حملة المقاطعة (2018) على تنحية حزب الأحرار/ أخنوش الذي كانت تعدّه ليحل محل العدالة والتنمية. ذات الشيء مع تأجيل تصفية صندوق المقاصة سنة 2011 بل وضح أكثر من أربعة ملايين درهم لامتصاص النعمة الشعبية التي كانت ستزيد نار حراك 20 فبراير استعارا... وسيتمكن الاستبداد من استعادة هذه التنازلات بعد خمود تلك النار.

من أجل تنظيم القوة العمالية والشعبية

من أهم دروس كفاحات الشعب المغربي منذ النضال ضد الاستعمار، أن استثثار قوى طبقية غير عمالية بقيادة النضال يؤدي دائما إلى الفشل، ما دامت تلك القوى تشترك مع الاستبداد في نفس الأرضية الطبقية (دوام المجتمع الرأسمالي) وكل ما تقوم به هو استعمال محسوب لطاقة الكفاح الشعبي من أجل مناوشة الاستبداد لكي يتنازل عن جزء من سلطاته ويشركها في الحكم وليس القضاء عليه.

لا يعوز الواقع نماذج نضال شعبي تمكن الاستبداد من هزيمها أو ردها على أعقابها دون نيل المراد. أهمها في العقد الأخير هي حركة 20 فبراير والحراك الشعبي بالريف. والسبب الجوهرى هو ضعف تنظيم ذلك النضال وعدم انخراط الطبقة العاملة المنظمة كطبقة فيه. ففي 20 فبراير تمكنت الملكية من تحييد الحركة النقابية بمساومة مع قياداتها البيروقراطية (اتفاق 26 أبريل 2011). وفي حراك الريف لم تكن الملكية في حاجة إلى صفقة، فالبيروقراطيات النقابية الحريصة على الاستقرار السياسي والملازمة السلم الاجتماعي، ظلت تتفرج على الاحتجاج الجماهيري بالريف حتى طواه القمع والنسيان. وهو ذات ما تقوم به هذه القيادات إزاء كفاحات عمالية أهمها نضالات شغيلة الوظيفة العمومية (التعليم والصحة والبريد...).

تنظيم الطبقة العاملة الجماهير الشعبية وانخراطها في نضال عام ضد الاستبداد وليس مناوشات ضد واجهاته المؤسساتية، ومن أجل إسقاطه وليس "دمقرطته"، ومن أجل القضاء على الاستغلال الطبقي وليس تظيفه؛ كلها مهام طليعة سياسية ثورية يجب أن تبلور في معمعان الكفاح الشعبي والنضال العمالي اليومي. حين تنصهر هذه الطليعة في حزب اشتراكي عمالي ثوري، ستنتصر السياسة الحقيقية التي وصفها لينين بـ"تدفق الجماهير، ليس بالآلاف، بل بالملايين". هذه هي المهمة الملحة المطروحة علينا إن أردنا درة الكارثة المحدقة.

أنززار

الفنيدق والنواحي: إغلاق المعابر التجارية يدفع الكادحين- ات للإنتفاض

بقلم: أحمد أنور

تتمة ص 11

وتجار الجملة المنظمين وأصحاب مستودعات التخزين عرشَ الدرجات العليا. بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة بالتهريب مثل أصحاب النقل الحضري والمطاعم والفنادق وباقي الخدمات وطبعا أجهزة الدولة العين الراعية لنظام التهريب برمته؛ فليس خفيا أن العمل الوظيفي بالمنطقة له ثمن مقابل ما يتيح من تحصيل أموال (رشوة وابتزاز).

أغلب مُتهنات التهريب المعيشي هن عاملات نقل لفائدة تجار كبار مقابل 150 و 170 درهم لليوم قبل رفع المبلغ إلى 300 درهم بعد احتجاجهن على التجار، يعملن أسبوعيا من الاثنين الى الخميس. يُدفع هذا المبلغ مقابل حمولة تزن 80 كلغ إلى 130 كلغ، والمجازفة بحياتهن بالموت دهسا بسبب التدافع الشديد والتعرض لمعاملة مهينة من السب والضرب والتحرش في مشاهد تُنتهك فيها الحقوق والكرامة الإنسانية، وتفتقر لأبسط شروط الصحة والسلامة: لا مراحيض ولا أمكنة للوقاية من أشعة الشمس أو هطول الأمطار.

التهريب نتيجة لتدمير مناصب الشغل قبل أن يكون سببا

فجأة اكتشفت الدولة خطر التهريب عبر المعبرين الحدوديين وضرره على الاقتصاد وصحة المغاربة وأطلقت سراح المعطيات بعد طول إخفاء، لكنها تقول نصف الحقيقة فقط التي تخدمها.

حسب مديرية الجمارك والضرائب غير المباشرة تتكبد الخزينة خسارة قدرة سنة 2018 ما بين 4 و 5 مليار درهم. ومقابل كل شخص يمتن التهريب تُدمّر خمس مناصب شغل. لكن السبب الرئيس في التجاء كل شخص إلى التهريب هو تدمير ملايين مناصب الشغل بفعل اتفاقيات التبادل الحر مند توقيع اتفاقيات الغات سنة 1995 بمرآكش التي أغرقت البلد بمنتجات خربت الإنتاج الصناعي وفاقمت البطالة الجماهيرية وخفضت التعرفة الجمركية إلى أدنى حد.

تضررت قطاعات إنتاجية بسبب أنشطة التهريب لا سيما قطاع صناعة المواد الغذائية والنسيج والألبسة، التي تتعرض لمنافسة شرسة من تدفق بضائع سواء عبر التهريب أو بسبب التحرير الجمركي. ما يؤدي إلى تدهور شروط العمل لخفض كلفة الإنتاج، لمجاراة أثمان السلع الوافدة، أو الإفلاس وتسريح العمال وهذا مصير آلاف عمال- ات النسيج عشية دخول اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ.

شاط التهريب ومكانته الاقتصادية، المستفيدون والضحايا

منذ العقد الأوّل من القرن الحالي، أصبح ما كان مجرد نشاط حدودي بسيط، تهريبا منظما. وتحول من نشاط يمتنه بعض سكان الجوار المستفيدين من الإعفاء من تأشيرة الدخول إلى الثغرين فأضحى نشاطا قائما يستقطب باحثين عن الشغل من مدن بعيدة.

لم تترك عقود من سياسة التهميش والتفجير للكادحات من بديل غير منفذ التهريب، فهو محور الدورة الاقتصادية بالمدينة ومصدر عيش الأسر الكادحة. رغم أن مافيا قوية متشابكة المصالح هي المستفيد من التهريب لكن في غياب فرص عمل وأنشطة اقتصادية واجتماعية بديلة فالسكان مجبرون على العيش مع نشاط التهريب والا خرابهم الأكيد.

حسب مديرية الجمارك والضرائب المباشرة تُقدّر قيمة البضائع المتدفقة عبر الثغرين ما بين 15 و 20 مليار درهم في السنة أي ما يعادل 2% من الناتج الداخلي الإجمالي. أما حجمها فيصل إلى 1600 طن في المتوسط يوميا في كلا المعبرين (سبتة ومليلية). (1)

تشكل أهم المواد المهربة من المواد الغذائية، الملابس المستعملة، السجائر، المشروبات الكحولية، إطارات العجلات المستعملة، قطع غيار السيارات، أدوات التجهيز والمنتجات الصحية، مستحضرات التجميل، مواد التبليط، الأدوات الصحية، الأجهزة المنزلية الالكترونية، منتجات النسيج من أقمشة الأسرة، أغطية، ملابس جديدة... إلخ.

تنوع مصادر هذه السلع. بالإضافة إلى إسبانيا وأوروبا تأتي من بلدان أخرى مثل الصين وكوريا الجنوبية وتركيا وبعض البلدان الأوروبية. كما تُنقل إلى سبتة مواد كالأسمك والخضر والفاواكه.

يتراوح عدد المتهننين- ات للتهريب المعيشي اعتمادا على أعداد العابرين- ات يوميا ما بين 4500 إلى 8000 في نقطتي سبتة (طارخال الأولى والثانية) وما بين 8300 و 9000 شخص يوميا في معبر مليلية (باب مليلية، ورخانة، باروتشينو). كما تلج المدينتين حوالي 1000 سيارة يوميا منها 200 لرجال الجمارك والبوليس.

تجري عملية التهريب عبر شبكات تتوزع على ضفتي المعابر وتحتل مُتهنات التهريب اللائي يتكلفن بنقل السلع أسفل السلم. في حين يتربع كبار المنتجين

خرج سُكان مدينة الفنيدق للجمعة الثالثة على التوالي للتعبير عن احتجاجهم على الكساد التام الذي أطبق على المدينة، وضد البطالة الكاسحة وعلى انعدام مصادر العيش. تكررت الاحتجاجات رغم محاولات بنيسة لثني السكان وفش غضبهم بأساليب مُكرفة منها تقديم معونات غذائية ونثر الوعود الفارغة. لكن عمق الألم وحجم المعاناة دفعت السكان للاحتجاج. الشئ الذي أعاد إلى الواجهة سيناريو أحداث نضالات الريف العامرة التي واجهتها الدولة ببطش شديد جوابا على مطالبة بتنمية تلي حاجات الساكنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الفنيدق مدينة حدودية، التهريب وأكسجين دورتها الاقتصادية

أصبحت مدينتي سبتة ومليلية، إبان الفترة الاستعمارية، أكثر أهمية للإسبان. فالأولى أضحت بمثابة "ميناء إسبانيا" والثانية قاعدتها الأساسية للاستغلال المعدني المستخرج من مناجم الريف.

بعد نهاية الاستعمار المباشر سنة 1956 أصبحت المدينتين محاصرتين دون مورد اقتصادي خصوصا بعد إغلاق الحدود مع جبل طارق سنة 1969. ونظرا للامتداد المجالي والبشري بدأت معاملات تجارية بين ساكنة الضفتين إلا أن الانطلاقة الاقتصادية لإسبانيا خصوصا بعد عضويتها بالاتحاد الأوربي، واتساع التفاوت بينها والاقتصاد المغربي الذي ظل متأخرا نتج عنه ازدياد متسارع لنشاط التهريب التجاري، الذي أصبح له ثقل اقتصادي واجتماعي كبير يمتد من طنجة غربا الى وجدة شرق، ويصب في أسواق مدن كبرى مثل الدار البيضاء. تشكلت شبكة مصالح كبيرة تمتد من المُصنّعين بإسبانيا وكبار التجار إلى الموردين الكبار بالمغرب، والتجار المحتركين بأسواق مدن عديدة، ما يجعل عمال وعاملات نقل البضائع مجرد قطعة صغيرة في لعبة كبيرة لا حظ لهم- هن فيها إلا المخاطر والاهانات والعيش البئيس.

تفجرت أزمة اقتصادية خانقة بعد سنة ونصف من منع كلي مرور السلع عبر معبري سبتة ومليلية، بالإضافة إلى الحجر الصحي الذي أوقف تنقل العاملين- ات بسبتة، خصوصا خادمت البيوت. واستنفدت الأسر مُدخراتها الزهيدة وتعطلت أعمال المهن الحرة، وتوقف الرواج التجاري وغاب الزبائن، ووجد الشباب من كلا الجنسين في وضعية بطالة مفتوحة في مدينة تنفس التهريب وقُطع عنها، فأصبحت مهددة بالموت بسبب الاختناق.

الفندق والنواحي: إغلاق العابر التجارية يدفع الكادحين - ات للإنتفاض

للنزول إلى الشارع لمقابلة المحتجين وتسويق الأمر بكونه تَقْمُ ودلالة على الجدية في إيجاد الحلول، انكشاف الوعود الكاذبة للسلطة. ومع تأكدها من استمرار الغضب الشعبي، تنتقل الدولة إلى تكتيك آخر إذ تعطى الانطلاقة لأذرعها الإعلامية وأذبالها الحزبية ومتفهمها لترويج السموم وكيل الاتهامات للمحتجين- ات تمهيدا لقمعهم وإخراص أصواتهم باسم هيبة الدولة. إنه التكتيك الذي يتكرر في كل مرة.

أجل يجب إنهاء تجارة التهريب، لكن يجب توفير بديل لمن ليس له مصدر آخر للعيش. لا يتعلق الأمر بما ستفعله الدولة غدا أو في المستقبل. بل يجب النضال لتنفيذ إجراءات عملية قبل الإغلاق لفائدة العاملين- ات في التهريب المعيشي. يجب أن توفر الدولة دخلا لا يقل عن الحد الأدنى للأجور لفائدة العاملين والمتضررين من وقف المعبرين واعتبارهم ضحايا بطالة قسرية. يُعَلَّقُ التعويض بالموازاة مع توفير بدائل وفرص عمل حينما تنفذ الدولة فعلا ما تعد به من مشاريع على الورق. وبدل التعويل على وهم القطاع الخاص، يجب النضال من أجل أن توجه الدولة أموالا عمومية عاجلة واعتبار المنطقة منكوبة اقتصاديا واجتماعيا. وأن تطلق مشاريع عمومية تشغل أبناء المنطقة وتنفذ برنامج لاستدراك الخصاص في البنية التحتية والخدمات العمومية الأساسية.

إن بلورة لائحة مطالب بناء على الوضع الملموس والنضال من أجل تحقيقها، سيحسن الظروف الصعبة لسكان المنطقة. ليس خافيا أن ما استفادت منه منطقة الحسيمة من خبرات نضال المعطلين، وشيئة طلابية، وتجربة اللجان الشعبية إبان 20 فبراير، خلق تراكمات نضالية وتجربة تفتقدها منطقة الفندق. كما أن شراسة القمع بالحسيمة وجرادة تنزل بثقلها. لكن إغلاق المعبرين في وجه تجارة التهريب كما قبله إغلاق الحدود الجزائرية يجعل كامل المنطقة الشمالية-الشرقية على ليهيب أزمة اقتصادية واجتماعية ليست نضالات الفندق إلا مقدمة لما هو قادم منها.

لا يتهيب الثوريون- ات من اشتداد الأزمة، ولا يُحذرون الدولة من تنامي الاحتقان ونصحها باتخاذ إجراءات اجتماعية وسياسية لفش الغضب وضمان الانفراج. بل يعملون على إنماء المقاومة الشعبية وتطويرها وإكسابها وعيا سياسيا وتصلبها تنظيميا، من أجل القضاء على جذور الاستعباد وكل أشكال امتحان الكرامة الإنسانية: نظام الرأسمالية التابعة وخادمها الاستبداد السياسي.

الفندق على نشاط رئيسي وحيد هو التهريب دون أن تخلق أي بديل لعيش السكان. تقف عقلية الاستبداد والاستهانة بمعاناة الكادحين خَلَفَ سرعة اتخاذ القرار. دع البائسين يتدبرون بؤسهم ولن يكلفنا الأمر سوى بعض التصاميم الهندسية والتوقعات المستقبلية الفلكية، تماما كما هو الأمر مع "مشروع المنارة المتوسط" إزاء احتجاجات الريف. وإذا استدعى الأمر قمعا فلا بأس والأهم تنفيذ قرار اتُّخذ بدوافع أكبر من استيقاظ متأخر لإنهاء التهريب.

إن استراتيجية النظام المغربي تهدفُ إلى تكريس ميناء طنجة المتوسط مركزا لوجستيكيا بحريا محوريا في المنطقة المتوسطية، عبر إضعاف منافسيه (ميناء الجزيرة الخضراء... الخ)، ورفع الكلفة الاقتصادية للمدينتين (سبتة ومليلية) بالنسبة لإسبانيا، وأخيرا مُمارسة ضغط مضاد في وجه ابتزازها للنظام المغربي في قضية الصحراء الغربية.

أخرج الانقلاب العنيف في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السكان للاحتجاج. وبعد تكرار مسيراتهم تحركت أجهزة الدولة المحلية وتوجهت إلى المدينة وعقدت اجتماعات متتالية بعضها مع المحتجين- ات.

أعلنت الدولة أنها بصدد تنفيذ إجراءات اقتصادية بالفندق والمدن المجاورة؛ منها مشروع لوكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال. أُسندت مهمة انشائه للوكالة الخاصة طنجة المتوسط، ويقوم على خلق منطقة أنشطة اقتصادية على مساحة 90 هكتار. بداية بشطر أول على مساحة 10 هكتارات كمنصة بديلة لنقل السلع القادمة من سبتة عبر ميناء طنجة المتوسط. نفس الشيء مع جعل ميناء "بني نصار" منصة لدخول سلع مليلية. وأيضا الترخيص بفتح متجر كبير للشركة السويدية (أكيا). وأخيرا توقيع عقد تشغيل لفائدة نساء متضررات من إغلاق المعبر عددهن 107 مرتقب أن يبلغ 700، للعمل في شركات النسيج بطنجة وتطوان.

ليس في الأمر حلا جوهريا للمشكلة التي تتمثل في تخلف المنطقة الحدودية وافتقارها لبدائل اقتصادية توفر الشغل، والأهم عجز النظام الاقتصادي التابع والمتخلف عن حل المعضلة. إنه إجراء لامتنعاض الغضب، يجري إخراجه من قبعة الساحر كلما هب الكادحون- ات للاحتجاج ضد سياسة التفجير والتهميش (سيدي إفني بين 2005 و2008، اقديم إيزيك سنة 2010، الريف سنة 2017).

سيناريو الحسيمة سيعيد نفسه، إن لم تمنعه بالتضامن مع احتجاجات كادحي- ات الفندق: أزمة اقتصادية واجتماعية حادة دفعت السكان إلى النضال الجماعي، تكرار الاحتجاج يحرك السلطة

تستفيد السلع القادمة من سبتة ومليلية من نظام الدعم والضرائب التفضيلية اللتين لا تخضعان لضريبة القيمة المضافة كما باقي مدن إسبانيا. وتستفيد الشركات من تخفيض ضريبي يصل إلى 50%. كما تعتمد المدينتين على تحويلات مالية من ميزانية الدولة الإسبانية لأهميتهما باعتبارهما أراضي ما وراء البحار. وتستفيدان من وضعيتهما كميناءي تخزين للبضائع المستوردة، معظمها مخصص للشحن عبر التهريب إلى المغرب الذي يستوعب 80% منها. ما يجعل البضائع المهربة ذات أثمانه جد منخفضة لا يمكن منافستها.

صحيح أن تهريب البضائع مع ضعف المراقبة الصحية وانعدام إمكانية التتبع للمنتجات يحمل مخاطر صحية جدية خصوصا مع ما يسم الوضع العالمي من توالي الأوبئة الفيروسية والتسمم الغذائي. فالطريقة التي تنقل بها مواد غذائية دون وسائل تبريد وتعريضها للشمس، وتزوير المعطيات الخاصة بالمنتج وتحويل مواد منتهية الصلاحية بعد تغيير التواريخ وتحويل مواد ممنوع استهلاكها بالثغرين لضررها الصحي... كل هذا جانب آخر من الخطر الذي يسببه نظام مفلس عاجز عن توفير ظروف اقتصادية وفرص عمل للمناطق الحدودية ويتسبب في كوارث صحية لشعب فقير يبحث عن أرخص المواد لمحودية أجوره.

لقد غضت الدولة البصر عن التهريب عندما كان يوفر قنوات لامتنعاض آلاف من ضحايا البطالة الناتجة عن سياسة متمعدة تُغني أقلية قليلة من المستوردين الكبار المرتبطين بالرأسمال العالمي عبر اتفاقيات التبادل الحر وغيرها. والأين بين عشية وضحاها اكتشفت نفس الدولة خطر التهريب على "اقتصاد وطني" رهنته هي ذاتها لتقلبات اقتصاد عالمي قائم على تنافس شرس بين عمالقة الرأسماليين الذين يطحنون ملايين الكادحين- ات تحت عجلاتهم المتسارعة لجني الأرباح (2).

دولة الاستبداد: من إهانات على المعابر إلى قطع مصادر العيش

لا تترد أجهزة الدولة في امتحان كرامة الشعب المغربي في المعابر أمام أعين أجهزة الدولة الإسبانية. بل تتمادى لإظهار بطشها وكأنها تقول لهم "أنظروا أنا أحمي ظهركم من جوعى سيكتسحون قارتكم، عصاي الغليظة وقبضتي البغيضة تحميكم. قدموا الأموال والتزموا الصمت عن انتهاكاتي".

دون سابق إنذار قررت الدولة المغربية منع التهريب بالمعبرين في دجنبر 2019، وطوت بجرة قلم استبدادي عقودا من اعتماد مطلق لسكان مدينة

دلالات التضامن العمالي والشعبي مع شغيلة التعاقد المفروض، وما العمل لكي لا يتبدد؟

بقلم: بشري لگفول

تتمة ص 13



أوجه الحرمان الاجتماعي والعسف البوليسي. "الشعب يريد": فلنعطٍ للشعار مضمونه الوحدوي

توازي مع حملة التضامن، شعاراً مضمونه "الشعب يريد إسقاط التعاقد". شعار سيُفهم منه أننا نريد التحاق الشعب فقط لتحقيق المطلب الخاص بنا، بدل جعله نقطة ارتكاز لتضامن متبادل ونضال مشترك بين كل فئات الشعب، وإطلاق معركة أكبر من أجل المطالب العمالية والشعبية، فهذا هو وحده ما سيغير الدولة على تقديم تنازلات، كما جرى سنة 2011.

إن المناخ المحلي، وحتى الإقليمي باستحضار استئناف التظاهرات بالجزائر وما اضطرت الدولة لتقديمه من تنازلات هناك (وأهمها إطلاق سراح المعتقلين- ات)، يتيح انطلاق نضالٍ شعبي عارم، تمثل إضرابات شغيلة البريد واحتجاجات الفنيديق وصمود تنسيقيتنا أبرز بشائره.

في مناخ النضال العام والعارم لسنة 2011، جرى رفع شعار "الشعب يريد إسقاط الاستبداد والفساد"، ولتفادي ذلك اضطرت الدولة للاستجابة للمطالب الجزئية: رفع أجور الوظيفة العمومية والقطاع الخاص، ضخ ملايين الدراهم في صندوق المقاصة، تشغيل آلاف من حملة الشهادات العليا

الطوارئ الصحية، يفسر أيضا حجم حملة التضامن.

تعمدت الدولة تقسيم التلاميذ إلى أفواج (التعليم بالتناوب) وفرض ساعات تدريس إضافية بالمنزل تتحمل الأسر أعباءها، إضافة إلى نفقات إضافية لتوفير دعم دراسي مؤدى عنها. وتدعي الوزارة نجاح هذه الآليات، وتسعى لترسيمها بشكل دائم. ما دفع الأسر لتحويل استيائها إلى نوع من التضامن مع شغيلة التعاقد المفروض، ليس فقط لإسقاط التعاقد، ولكن لإسقاط نمط من التعليم ينتقل من المدرسة الجماهيرية العمومية ونسبية المجانية، إلى نمط تنتصل منه الدولة إلى أقصى حد وتحميل الشعب كلفته.

الغضب الشعبي الكامن وهو يلاحظ سخاء الدولة حين يتعلق الأمر بمصالح أرباب العمل (مخطط الإقلاع الاقتصادي: 120 مليار سنتيم)، وتقشفها الشديد في ما يخص مصالح وحقوق الكادحين- ات، وَجَدَ قناة التضامن مع "فئة" تؤكد أنها تناضل ليس فقط من أجل إسقاط مخطط التعاقد، ولكن دفاعا عن مصلحة التلميذ-ة والمدرسة العمومية وضد خصوصيتها. هذا ما يفسر بشكل عام زخم حملة التضامن المنطلقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي يجب حفزها وتطويرها لكي تنتقل من تضامن عالم افتراضي إلى نضالي فعلي ميداني ضد كل

تدفقت مئات الصور على صفحات التواصل الاجتماعي، في حملة تضامنية شملت مواطنين- ات من مختلف الانتماءات المهنية والنقابية والجمعوية والسياسية، مع نضالات شغيلة التعاقد المفروض. حملة أبرزت إمكانات الاستعداد النضالي الكامنة في صفوف كادحي وكادحات البلد، والنزوع إلى التضامن والنضال الوحدوي الذي يكبحه القمع.

سفّدت حملة التضامن هذه، كل قصف الدولة الإعلامي الذي أراد تدويخ الكادحين- ات وتحميل إضرابات شغيلة التعليم مسؤولية "هدر الزمن المدرسي". وفي نفس الوقت أبانت الحملة حدود الانطباعات السريعة وغير الصحيحة المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي، من قبيل لا جدوى من انتظار تضامن من الشعب، وأن الواجب هو "تحسين الذات والتعويل عليها لحسم الملف".

ما الذي يفسر نجاح هذه الحملة؟

يأتي في مقدمة العوامل صمود نضالات شغيلة التعاقد المفروض في إطار تنسيقيتها الوطنية. ثلاث سنوات من الكفاح ضد مخطط يدمر الشغل القار وينحط بشروط التعليم إلى الحضيض. لكن إحساس الأسر بأن مستقبل فلذات أكبادها يضيع مع تدبير تقشفي للموسم الدراسي بدعوى حالة

دلالات التضامن العمالي والشعبي مع شغيلة التعاقد المفروض، وما العمل لكي لا يتبدد؟

بقلم: بشرى لكفول

العاطلة، تسوية أوضاع شغيلة المقاوله من باطن (الفوسفات)... إلخ.

إذا كان القَدْرُ بذاته يستجيب حين يريد الشعب الحياة، فإن دورنا هو أن نكون رافداً من النهر العمالي والشعبي العظيم الذي يسعى إلى كنس الاستبداد والقضاء على كل أشكال الاستغلال والاضطهاد، بدل التركيز على ما يمكن أن تنازل عنه الدولة حالياً وتسترده مستقبلاً، تماماً كما فعلت مع تنازلات 2011. وسيتبدد رصيد حملة التضامن هذه إن لم نُحسن تحويلها إلى ميزان قوى فعلي مائل لصالح الشعب الكادح.

لا يكون الطريق صحيحاً إلا عند الوصول

علينا دائماً تفادي بناء تكتيكات النضال بناءً على انطباعات لحظية. انتشرت تدوينات عديدة مضمونها: "التضامن الشعبي دليل على أننا في الطريق الصحيح، وأن الإدماج قريب".

إن ما أبانت عنه حملة التضامن الشعبية، هو أمر مبدئي واستعداد كامن، لم يتحول بعد إلى قوة فعلية في الميدان. لذلك فإن اعتبار ذلك نقطة استناد للانطلاق في معركة اللاعودة أو تصعيد مفتوح، سيدمر ذلك الاستعداد الكامن بدل أن يطوره.

علينا أن ننطلق من الاستعداد الشعبي ونطوره، وليس أن نسبقه ونفرض عليه وتبرتنا. تضامن الشعب نابع من حرصه على مستقبل أبنائه وبناته. وهذا التضامن ليس جديداً، ففي عز الإضراب المديد مارس وأبريل 2019، كان هذا النوع من التضامن قائماً، وكانت صفحات الفايسبوك تعج بتدوينات التضامن ومقالات لخبراء وأكاديميين يؤكدون أن التعاقد إلى زوال. ولكن في اللحظة الحرجة، لم يتحول هذا التضامن المبدئي إلى فعل نضالي قائم، اضطرت التنسيقية إلى التراجع، بمبرر "مصلحة التلميذ، وإبداء حسن النية"، بعد وساطات من جمعيات آباء وأمهات التلاميذ وإطارات أخرى.

تظل مهمتنا الجوهرية قائمة على الصمود بأشكال نضال كفاحية (إضرابات جزئية وغير طويلة الأمد، احتجاجات ميدانية)، ولكن مع تكتيف التواصل مع الجماهير العمالية والشعبية، ليس فقط ببسط مخاطر التعاقد ولكن أيضاً بتناول أوضاع هذه الجماهير والتشهير ضد كل ما يلحقها من اضطهاد واستنكار كل أشكال القمع التي تنالها من

الجائحة إمكانات الأسر المادية التي كانت توجهها إلى خدمات عمومية جرى تسليعها.

الفرصة مواتية جداً لإطلاق نضال عمالي وشعبي من أجل مطلب "خدمات عمومية مجانية وجيدة" بدءاً برفع معتبر للميزانية المخصصة لها وتلبية مطالب أجراءها وخصوصاً منع كل أوجه التشغيل الهش. وستكون كلفة تفويت هذه الفرصة عالية، إذ لا يقدم التاريخ نفس الفرصة مرتين، ولا تأتي أخرى إلا بعد فوات دهر من الوقت وبكلفة أعلى.

لنجعل من إنزال يومي العطلة المقبلة (نهاية شهر مارس) بالرباط محطة شعبية وعمالية، ندعو لها جميع المتضررين من تدمير الخدمات العمومية وتفكيك علاقات الشغل القارة وكل المستأجرين - ات من تحميل كلفة أزمة كوفيد- ات للكادحين- ات.

لنكن مبادرين- ات، ما دام الشعب قد أبان إمكانه النضالي الكامن، ولنؤسس لجاناً محلية للتعبئة من أجل ألا تكون محطة الرباط إنزالاً خاصاً بالتنسيقية، بل إنزالاً عمالياً وشعبياً من أجل مطالب تخص الجميع.

لنتصل بكل من يعلن انتسابه لمصالح الشغيلة والشعب الكادح من فروع نقابية وجمعيات حقوقية وإطارات ضحايا البطالة وأحزاب سياسية. لنجعل من الوقت المتبقي شهر تعبئة استثنائية، لا تركز فقط على محنة شغيلة التعاقد المفروض، بل على محن الشعب كله... لنكن تلك الشمعة التي تنير طريق النضال والتحرر من الاستبداد والاستغلال.

بشرى لكفول

مناضلة في "التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين المفروض عليهم التعاقد".

دولة الاستبداد.

فليس صائباً أن نطلب من الشعب أن يتضامن معنا ويستنكر أوجه القمع التي تسلبها الدولة علينا، في حين لا نقوم نحن بالمثل. لذلك علينا أن نُعدّ العدة لنضال تلتقي فيه كل حركات النضال وأوسع جماهير الشغيلة والكادحين- ات. ولا يعدم الواقع العديد من المطالب الموحدة والموحدة.

من أجل توحيد نضال كل ضحايا التشغيل بموجب عقود

يتعدى النضال ضد مخطط التشغيل بالعقدة الأساتذة- ات المفروض عليهم- هن التعاقد، ليشمل فئات أخرى داخل نفس القطاع فُرض عليها بدورها التعاقد (عمال الحراسة والنظافة والإطعام المدرسي، مدرسي- ات التربية غير النظامية، والفوج الجديد المتدرب من هيئة الإدارة التربوية والدعم التربوي وملحقي الاقتصاد...)، وباقي قطاعات الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية (الصحة، البريد، الجماعات العمومية، وضحايا المناولة من باطن وشركات الوساطة في الفوسفات والطرق السيارة والمطارات... إلخ).

كما أن سرطان العمل بالعقدة أسبق في القطاع الخاص، حيث دمر علاقات الشغل القارة ومنح أرباب العمل إمكانية التخلص السريع من العمال- ات (عقود عمل محدد المدة، المقاوله من باطن).

إن توحيد كل ضحايا التشغيل بموجب عقود، في كل القطاعات، سيتيح بناء ميزان قوى عمالي، هو وحده القادر على إسقاط مثل مخطط التعاقد، وليس نقابة بعينها أو تنسيقية بذاتها مهما انهرنا بأعداد من تمثلهم.

معركة عمالية وشعبية من أجل خدمات عمومية مجانية وجيدة

أصبح الدفاع عن عمومية وجودة ومجانية الخدمات العمومية (الصحة والتعليم) مطلباً آنياً، بحكم ما آلت إليه أوضاعها في ظل تدبير تقشفي بمبرر الجائحة والطوارئ الصحية.

تأكدت الأسر بحكم التجربة، وليس فقط بالندوات والمناشير، من مآل ما تُعدّه الدولة من هجمات، وتلحظ بالعين المجردة مستوى تعليم أبنائها وبناتها هوي، وحجم الخراب الذي أصاب الصحة العمومية. وفي نفس الوقت قلصت الأزمة الاقتصادية التي فجرتها

الإضراب المفتوح لشغيلة البريد: السياق والمجريات والدروس

بقلم: عبد الكريم عامل

تتمه ص 15 و 16



سياق عام

ومن ورائها الرأسمال المحلي والأجنبي، مقابل تدني في الأجور الفعلية وفي شروط العمل منظورا لها من منظور مصلحة المجتمع والشغيلة.

فقد ورد في التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 5102: "من خلال افتتاح محدود لتدبير الموارد البشرية، لوحظ أن بعض توظيفات المتعاقدين بالبريد - بنك غير مدعمة بالوثائق المبررة لاختيار بعض المرشحين المقبولين مثل الإعلان عن الترشيح ومحاضر لجان الانتقاء. كما أنه لوحظ وجود فوارق مهمة تتجاوز 05%، في أجور المتعاقدين مع شركة بريد المغرب وأجور المرسمين". بينما أجور وامتيازات المدراء وكبار الموظفين ما فتئت ترتفع و"بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المديرين ومديري الأقطاب يجمعون بين سيارة المصلحة والتعويض عن السيارة. ويصل المبلغ الإجمالي الذي أنفقه بريد المغرب منذ 9002 لكراء هذه السيارات إلى أزيد من 7 ملايين درهم". ويضيف تقرير المجلس الأعلى "وقد مكن تدقيق وضعية الممتلكات العقارية التي تدبرها شركة بريد المغرب من ملاحظة أن أربع مساكن فقط من بين 57 هي التي يشغلها أشخاص في وضعية نشاط من بريد المغرب، أما الباقي، فيحتله أشخاص متقاعدون أو أغيار، مما يشكل خسارة للشركة". ولا يشكل هذا إلا نزرا قليلا من جبل النهب.

أجيال جديدة من الشغيلة البريدية

إن دخول أجيال جديدة من الأجراء والأجيرات لعالم الشغل في سياق انحدر في الوعي الطبقي العمالي وفي سياق هجوم ليبرالي معمم هدفه رفع ربحية المقاولات ووسيلته الأساسية خفض الأجور المباشرة وغير المباشرة الفعلية، بالإضافة لتدهور في الشروط التي يُنجز فيها العمل (ضغوط نفسية وجسمانية متصاعدة باستمرار)، يفتح آفاق نضال جديدة وواعدة، خاصة إذا تم حفز وعي عمالي جماعي

كان مطلع القرن الجديد مناسبة لدولة البورجوازية على غرار أقرانها عبر العالم، للعمل على توجيه ضربة ساحقة للوعي العمالي من خلال سياسة دمج النقابيين في دواليب الإدارة من خلال ترقيتهم في سلم المسؤوليات وتمكينهم من امتيازات، وبالتالي تغيير نظرتهم للعمل النقابي من منظور مصالحهم الشخصية. وكذا تم فرض سياسة المغادرة الطوعية لإحداث قطيعة بين الأجيال من جهة ورفع وتيرة الاستغلال من جهة أخرى (نفس حجم العمل بعدد أقل من الأجراء والأجيرات وبحقوق مهضومة).

سياق خاص: شغيلة البريد أحد ضحايا الخصوصية وفتح القطاع للرأسمال الخاص المحلي والأجنبي

إلى غاية يوليوز 5102، بالإضافة إلى البريد- كاش الشركة التابعة للبريد- بنك، يتوفر بريد المغرب على أربع شركات تابعة مباشرة، منها ثلاث شركات يمتلك رأسمالها بـ 001%. وهي: البريد بنك والشركة المغربية لنقل وتوزيع البضائع والإرساليات MTDS و بريد ميديا. كما يمتلك نسبة 66% من شركة كرونوبوست SME tsoponorhC، وكذا مساهمات في شركة صوفاك كريدي TIDERC CAFOS بنسبة 93%، وفي صندوق جايدة adial sdnof بنسبة 9% (كما جاء في التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 5102).

وصل عدد مستخدمي مجموعة بريد المغرب سنة 9102 إلى 5219، حسب ما جاء في "تقرير حول المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية" المرفق بمشروع قانون مالية 1202. تعاني هذه الشغيلة من ضعف الأجور وارتفاع وتائر العمل بالإضافة لهشاشة التي ميزت التشغيل في المؤسسات التابعة للمجموعة الأم، ما يعني حوادث شغل وأمراض مهنية مرتبطة بتفاقم الضغط المستمر من أجل مردودية أكبر باستمرار، أي أرباح أكبر للمجموعة

جاءت معركة شغيلة البريد بعد أكثر من عقدين من إعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، فقد تم فصل قطاعي البريد والاتصالات سنة 8991، وإحداث ثلاث مؤسسات: الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات واتصالات المغرب و بريد المغرب، وقد تمت خصخصة قطاع الاتصالات، فيما أسند قطاع البريد إلى بريد المغرب.

كما جاءت بعد زهاء ربع قرن على توقيع اتفاق فاتح غشت بين النقابات والدولة والذي كانت أهم نتائجه الزج بالحركة النقابية في سياسة الشراكة الاجتماعية والتعاون الطبقي مع أرباب على حساب الشغيلة. هكذا تفاقمت سياسة الخصوصية المنطلقة منذ 3991 وتعرضت مكاسب الشغيلة لهجوم إعلامي وعملي فكك مكاسب الوظيفة العمومية والقطاعات العمومية الإنتاجية والخدماتية، وأدخلت هشاشة الشغل على أوسع نطاق. وتحت شعار تفهم إكراهات الاقتصاد الوطني والتناوب الديمقراطي والعهد الجديد تم دمج أغلب القيادات النقابية على كافة المستويات في تدبير هذا الهجوم فيما حوربت القطاعات النقابية المعارضة لهذا التوجه وفككت وُقِّمعت...

لم تكن الحركة النقابية في أوج عطائها وقوتها مع منتصف التسعينات، لكن كان لها حد أدنى من الوعي الطبقي ومتواجدة في قلاع عمالية منجمية وصناعية وفلاحية لا يستهان بها ويحظى جزء من قيادتها باعتبار لدى القواعد. لكن أمراض التدبير البيروقراطي للمعارك النقابية العمالية كان دوما يسمم النضالات ويحد من طاقة النضال العمالي ويمنع تكون جهة عمالية عريضة حول مطالب حيوية للشغيلة في مجملها.

الإضراب المفتوح لشغيلة البريد: السياق والمجريات والدروس

بقلم: عبد الكريم عامل

طوال أوقات العمل، وكان من شأن ذلك أن يسرع انتقال الخبرات بين الأجيال والاطلاع على التجارب النقابية الخارجية وعلى تاريخ النقابة بالبريد، وغيرها من مكاسب العمل الجماعي.

الجموع العامة تمكّن من تحيين وتدقيق المعركة حسب ميزان القوى، وتنتظر في تصعيدها وتوسيعها أو الحد منها ووقفها، وقراراتها عندما تتخذ بشكل جماعي بعد نقاش مستفيض، تسهم في تحقيق المطالب وانتصار المعركة، وفي حالة العكس تعتبرها الشغيلة أنها أخطأت التقدير ويمكنها الاستفادة من دروس المعركة النقابية في جولات النضال المستقبلية.

لكن ضيق الأفق وحسابات صغيرة مرتبطة بتضخيم أهمية التمثيلية المرتبطة باللجان الثنائية، ورغبة الخط النقابي السائد على مستوى بعض القيادات في الحفاظ بزمام القيادة على هواه، فوت فرصة انتزاع مكاسب فورية فيما يتعلق بالأجور والتوظيف ومراجعة النظام الأساسي في نقطه الضارة بالشغيلة وما أكثرها.

انعكس تسيير المعركة على طريقة وقفها، فقد عقدت اجتماعات تعليق المعركة من خلال مجالس موسعة تضم أعضاء من المكتب الوطني وكتاب الاتحادات المحلية والإقليمية والجهوية (النقابة الوطنية للبريد- كدش والجامعة الوطنية للبريد واللوجستيك- امش) واجتماع للمكتب الوطني للنقابة الوطنية لمجموعة بريد المغرب- فدش)، وجلي أن التعليق لم تشارك فيه القواعد من خلال جموعها العامة. ولم تُبث في مصير المعركة بناء على موقف الإدارة من الملف المطلي.

كان قرار وقف المعركة عقب الحوار مع الإدارة مخيباً للأمل، أولاً من حيث مبرراته. إن أهم مكسبين الذين ناضلنا من أجلها الشغيلة هما الزيادة في الأجور وتعديل النظام الأساسي، في نقطه المضرة بالشغيلة، وإخراجه بمرسوم، لكن الزيادة في الأجور كانت هزيلة وغير فورية ودون أثر رجعي أي منذ أن رفعت الحكومة من الأجور في يوليو سنة 9102، والأدهى والأمر أن الزيادة أُرجئت إلى السنة القادمة وموزعة على ثلاث سنوات، والتزام الحكومة بإصدار النظام الأساسي بمرسوم، لا يعني أنه تم أقبار تصور الدولة لهشيش أوضاع الشغل بالقطاع.

فمشروع النظام الأساسي الحالي (7102) ينص في مادته الأولى من بابه الأول "يتألف مستخدمو بريد المغرب من مستخدمين ومرسمين ومتدربين ومتعاقدين" أما في المادة الثانية فينص هذا النظام على "يطبق هذا النظام الخاص على المستخدمين المرسمين والمستخدمين المتدربين"، هذا استهتار فاضح فكيف تقم فئة المتعاقدين في المادة الأولى من النظام الأساسي كمكون من مكونات شغيلة بريد المغرب، وتستثنى من تطبيقه في المادة الثانية. إنه الضحك على ذقون الشغيلة تساهم فيه

الإدارة بدمج المكاتب النقابية من القمة إلى القاعدة في سريرة تنفيذ سياستها المعادية للشغيلة.

ملاحظات نقدية حول سير المعركة وملفها المطلي

يحظى قطاع البريد / البريد بنك بنسبة تنقيب عالية، لكنه قطاع أنهكتته الإجراءات الليبرالية منذ سنوات، حيث معاناة الشغيلة لا حدود لها بحكم وتآثر العمل الجهنمية وإعادة التنظيم المستمرة، وضعف الأجور، هكذا شكّلت نقاط مشروع النظام الأساسي لسنة 7102، والزيادة في الأجور وتوظيف عمال وعاملات جدد أهم ركائز الملف المطلي.

انبثت المعركة وفق سريرة متدرجة بدءاً من المحليات، حيث تبلور ضغط القواعد إبان المعارك الجهوية التي كانت مشاركة في تقريرها وتسييرها خاصة (مراكش والدار البيضاء وفاس)، تلك المعارك المحلية كانت في أصل بناء التنسيق الثنائي بين كدش وامش، وفيما تبلورت رؤية ضرورة خوض معركة وطنية، ومحاولة جر نقابات أخرى للتنسيق، حيث تحول منطلق مهاجمة الفدش إلى محاولة اقناع قواعدهم للالتحاق بالمعركة، وهو ما انعكس في مشاركة العديد من قواعد الفدش في إضراب 72/62 نونبر 0202 الذي لم تشارك فيه نقابته رسمياً. فيما لعب وجود التنسيق دوراً في الرفع من تآثر التعبئة النقابية وارتفاع نبرتها التي وصلت إلى إعلان العزم على الدخول في إضراب مفتوح، عجل قرار الإدارة بحرمان المستخدمين من منحة المردودية من سرعة تنفيذه. لقد كان القرار النقابي سريعاً جداً، ويمثل سابقة ودرسا فريداً من الشغيلة البريدية لعموم الحركة النقابية، حيث لم يفصل عن قرار الإدارة في شأن منحة المردودية وقرار الإضراب الوطني المفتوح والبدء في تنفيذه إلا ساعات.

كانت المعركة النقابية بالقطاع تاريخية، وصفعة في وجه كل المتخاذلين ومروجي عهد نهاية النقابة والإضراب. لم تواكب المشاركة الواسعة في الإضراب بمشاركة واسعة في التقرير والتسيير، فقد تكونت لجنة التنسيق النقابية من ثلاثة عن كل تنظيم، مع حضور اختياري للكتاب العاميين. ونظمت اجتماعات عن بعد، مرتين كل أسبوع، وكل يوم خلال الإضراب المفتوح. وكذا تم عقد اجتماعات موسعة مشتركة للمكاتب الوطنية لنقابات التنسيق.

كان من المفترض أن تفرز بنية قيادية وطنية ومحلية للإضراب خاضعة لسلطة الجموع العامة صاحبة السيادة على مستوى محلي، في الأقاليم، وخاصة في المدن الكبرى حيث تتواجد المقرات (مببرات) الجائحة تافهة في هذه الحالة لأن أرباب العمل لم يتوقفوا عن العمل واعتصار فائض القيمة حتى تتوقف عن النضال، ولأن أماكن العمل أقل شروط سلامة من المقرات النقابية)، كان من شأن جموع عامة موحدة في القاعدة أن يرفع الحماس أكثر وأن يخرج الشغيلة الأفراد من الغيتو الذي تضعهم فيه

وجمّع قوى الشغيلة في جهة موحدة للنضال من أجل إعادة توزيع لفائض القيمة لصالح الشغيلة، على درب إزالة نظام الاستغلال البورجوازي. غير أن هذا الأمر لن يتحقق إلا بانخراط أقسام واسعة من الشغيلة وخاصة النساء في بنية نقابية نشيطة ورشيقة، أي فروع نقابية متخلصة من كثرة الأجهزة والجمع بين المسؤوليات، مما يؤدي لسيادة نوع من النقابة جهازها التنظيمي لا يتناسب مع قاعدتها وقواعد غريبة عن قيادتها وسلبيّة.

ما كان جلياً لكل ذي بصيرة نقابية طبقية أصبح الآن واضحاً لكل أعمى

أصبحت سريرة إرساء الهشاشة وضرب المكاسب ناجزة منذ سنوات، وكرستها إدارة مجموعة بريد المغرب من خلال تنزيل متدرج لتصورها للنظام الأساسي للمجموعة، قبل تبنيه رسمياً، يخضع الشغيلة لاستغلال بشع. هذا الوضع دفع بالنقابيين والنقابيات وأوسع الشغيلة للانخراط في إضراب بطولي استطاع أن يفرض مشاركة قسم من الأطر التي عادة ما تستميلها الإدارة ضد باقي الشغيلة.

كانت إدارة مجموعة بريد المغرب منتشية بانتصاراتها، وخالت أن تجديد قاعدة شغيلة البريد وارتفاع نسبة النساء بينها، سيجعلها صيدا سهلاً للاستغلال والتضليل وأن الوعي النقابي لن تقوم له قائمة بالقطاع، وككل مستغل بشع نسبت إدارة مجموعة بريد المغرب أن العمل النقابي تاريخياً هو نتاج بشاعة الشروط التي ينجز فيها العمل وتدني الأجور وجهنمية وتآثر العمل، وليس وليد تحريض فئة ضالة ما جاحدة لنعيم الرأسمال.

كشفت المعركة الأخيرة، أن الأجراء والأجيرات يوجدون في نفس مركب القهر والاستغلال، رغم محاولة الإدارة استعمال فئة الأطر كسوط ضد باقي الشغيلة، مقابل فتات مادي وأزمة ضمير لا حدود لها.

يعرف قطاع البريد والرساليات عالمياً تغيرات هائلة في ظل منطلق ليبرالي لإدارة الخدمة العامة، يجعل المنافسة بين كبريات الشركات العالمية محتدماً ووسيلته الأساسية هي خفض كلفة العمل، وإعادة التنظيم ودمج تكنولوجيات جديدة باستمرار. وبدل أن تجعل هاته التكنولوجيات العمل أكثر سهولة وراحة بالنسبة للبيد العاملة، حولت حياتها المهنية والشخصية إلى جحيم لا يطاق.

إن الدرس الأكثر أهمية الذي ينبغي استيعابه هو أنه بدون تنظيم عمالي قوي بحياة داخلية نشطة قوامها المشاركة في التكوين والتسيير والتقرير لأوسع قاعدة ممكنة نساء ورجالا، تنظيم يناقش سياسة المجموعة وتأثيرها على الشغيلة والخدمة العامة، ويرد على تهافتها ويُعرف بالأمراض المهنية ويصوغ ملفاً مطلبياً متكاملًا ومحيّناً باستمرار ومجيباً على مصالح الشغيلة الأنية والمستقبلية، ويقوي الصلة النقابية بين مختلف مكونات المركزية النقابية، ستقوم

الإضراب المفتوح لشغيلة البريد: السياق والمجريات والدروس

بقلم: عبد الكريم عامل

أكثر من أخرى، بينما تظل فئات من الشغيلة خارج أي تنظيم نقابي وإمكانات نضال حقيقية.

وإذا كانت مطالب الشغيلة واحدة في جوهرها، ونظام الاستغلال واحد في اشتغاله، فإن البورجوازية تطبق، من خلال أجهزة دولتها قاعدة فرق تسد. فهي تتساهل جزئياً مع التنظيم النقابي في بعض القطاعات، وتحاربه في أخرى، وتسعى لكيلا يتوسع لا كما ولا كيفاً. تعمل هذه السياسة بالأساس على عرقلة تبلور وعي الطبقة العاملة بذاتها ولذاتها أي وعي أهمية دورها التاريخي في تحرير المجتمع من الاستغلال الطبقي وبأهمية تنظيمها النقابي والسياسي المستقل عن تأثير أحزاب البورجوازية المتنوعة.

للعامل والعمالات مصلحة موحدة موضوعياً في منازعة البورجوازية على حصة أكبر دوماً من فائض القيمة الذي تنهبه الطبقة السائدة، وكذا منازعتها السلطة الاقتصادية والسياسية. هذه المنازعة، لكي تكون ناجحة يجب بلورة قوة الطبقة العاملة في تنظيم نقابي موحد وحزب عمالي جامع إن أمكن ذلك أولاً، أو بلورة جبهة عمالية بين النقابات والأحزاب العمالية إن فرضت الشروط التاريخية تعدداً نقابياً وسياسياً في صفوف الطبقة العاملة.

تكمن أهمية الحزب العمالي المناهض للرأسمالية، في كونه يسعى لقيادة الأجراء على درب مصالحهم الفعلية الأنية والمستقبلية في بناء مجتمع ينفي فيه استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، مجتمع تكون فيه تلبية الاحتياجات الأساسية للبشر هي محور النشاط الاقتصادي، في احترام للحدود التي تفرضها الظروف البيئية ومحدودية موارد كوكب الأرض.

في سياق تنعدم فيه مركزية نقابية طبقية وحزب عمالي يركزان قوة الطبقة العاملة في مواجهة الطبقة، يتجلى بوضوح أضرار هذا الغياب. فمعارك الشغيلة المنتمة لنفس المركزية النقابية تتوالى ولا تجد من يوحدها ويرفع مطلبها المباشر: رفع حصة الشغيلة من فائض القيمة المنتجة. تتقدم شغيلة الوظيفة العمومية النضالات وهي مجزأة أشلاء رغم أن المشغل واحد، بينما لا تتوفر شغيلة الصناعة والزراعة على منظمة كفاحية تجمع شتاتها وتوحد نضالاتها، أما شغيلة شركات المناولة فتعيش وضعاً أقرب إلى العبودية قوامه تعديلات دائمة من طرف أرباب العمل.

إن غياب حزب عمالي مناهض للرأسمالية، يجعل الطبقة العاملة وخاصة طلائعها عرضة لإفساد الوعي الذي تمارسه أحزاب البورجوازية وأدوات دعايتها الإعلامية، ومن نتائج ذلك الأنية سير معارك عمالية كبرى نحو الهزيمة.

الشركة الاجتماعية، تسعى الدولة من خلال إدارة بريد المغرب إلى تمرير قانون التحكم في النقابات بالتقسيط، وفي خطوة تجريبية، داخل مجموعة بريد المغرب، من خلال ما تسميه هذه الأخيرة، الميثاق النقابي، والهدف هو أن تضع إدارة بريد المغرب شروط القيام بإضراب ومن يدعو له، بمعنى جعل الإضراب صعباً.

ستسعى مجموعة بريد المغرب، بعد النجاح الباهر للإضراب المفتوح والمشاركة الواسعة للأجيال الشابة، وما عبرت عنه من حماسة ورغبة في انتزاع مكاسب حقيقية، إلى مهاجمة أداة النضال العمالي الأساسية ألا وهي النقابة، فأسد بدون أنياب لن يخاف منه أحد والإضراب هو أنياب النقابة التي تهاجمها البورجوازية.

لا ثقة في إدارة المقاومة، فبعد المعركة مباشرة بانث نُدُرُ توجيهها، بتخيب آمال منتظري تنفيذ الاتفاق حول إرجاع منحة المردودية، حيث نفذت الإدارة مجزرة في حق عدد هائل من المستخدمين الذين حرموا من جزء هام من منحة المردودية، بينما مكنت آخرين منها في سعي لنيم لبث بدور الفرقة بين شغيلة ذاقت حلاوة الوحدة النضالية.

درس دائم للمستقبل

لتلبية كل مطلب للشغيلة بشكل عام، لا بد من رصد اعتماد مالي، أي أنه في التحليل الأخير يجب الرفع من حصة فائض القيمة الذي تحصل عليه الطبقة العاملة على حساب الطبقة البورجوازية، هذه الحصة ستقسم إلى أجر مالي مباشر في آخر الشهر (مهما تنوعت تسمية مكوناته) وأجر غير مباشر من خلال التغطية الصحية والضمان الاجتماعي، بينما جزء من الغلاف المالي يتوجه لتوفير ظروف شغل سليمة في أماكن العمل، ومزايا الخدمة العامة التي يتم الحصول عليها خارج منط السوق الرأسمالي. بهذه المعاني تمثل المعركة الأخيرة لشغيلة البريد درساً هاماً للمستقبل، مفاده أن لا مجال لأوهام الشراكة الاجتماعية مع مصاصي دماء الشغيلة، فقط الوعي والتنظيم والتضامن والذود عن مصلحة الشغيلة إلى آخر مدى هو المطلوب. ليس على الشغيلة أن يكونوا حطب معركة المنافسة بين الحيتان الرأسمالية. على هذا الأساس ينبغي بناء الحركة النقابية المستقبلية، فلا منقذ غير النضال على أساس مصلحة الشغيلة وفقط، أي على أساس طبقي.

من أجل وعي الطبقة العاملة بذاتها ولذاتها... من أجل حزب عمالي اشتراكي مناهض للرأسمالية

تناضل الطبقة العاملة من أجل مطالبتها المباشرة والفورية، بشكل عفوي أولاً، وتتلور في تنظيمات نقابية متنوعة تشمل الوحدات الانتاجية والخدماتية كل على حدة، بشكل دائم أو مؤقت، حسب درجة وقوة العمال والعمالات في كل وحدة إنتاجية. كما تشمل النضالات النقابية قطاعات

القيادات النقابية. إن هذا الأمر يمثل مدخلاً لدفع القطاع إلى الهاشاشة الكاملة.

أما مطلب توظيف شغيلة جديدة بأعداد مناسبة لتخفيف الاستغلال والضغط النفسي والبدني على الشغيلة، فلا ذكر مدقق له، بما فيه كيفية النظر في مساطر التوظيف وعدد المستخدمين لتخفيف وتأثر العمل الجهنمية.

في غياب مبرر قوي لوقف المعركة روجت كل قيادة وطنية من قيادات التنسيق النقابي بين قواعدها عزم الحلفاء على إيقاف المعركة، الهدف هو إلقاء المسؤولية على الآخر في التخاذل، وهو وسيلة فعالة للضغط على الأجهزة التي انعقدت لتقرر في مصير المعركة لاجل القول بأنه لا يمكننا الاستمرار في المعركة لوحدها.

ويمثل عدم الكشف عن الاتفاق الإطار الذي تم توقيعه من قبل الإدارة والقيادات النقابية عقب الحوار أمراً مقلقاً جداً للشغيلة البريدية، إن عدم كشفه لحد الآن وعدم طرحه أمام القواعد للنقاش والتقرير فيه يشي بأن ما يوجد فيه قد لا يكون في صالح مستقبل نضالات الشغيلة البريدية. ولنا في الميثاق الذي تم توقيعه عقب معركة شغيلة الأتوروت وجري إخفاؤه عن القاعدة العمالية خير مثال حيث أنه بعد 13 شهراً من توقيع "الميثاق الاجتماعي"، تؤكد أن الإدارة ناورت وربحت وقتاً ثميناً، وأوقفت نضال الأجراء بوعود لم تنفذ، رغم أن المسؤول النقابي الأول بالقطاع قد صرح آنذاك أن "الميثاق أنهى جميع مشاكل القطاع بعد أربع سنوات من التفاوض".

التضامن العمالي الغائب الأكبر

تنتمي نقابات التنسيق البريدي الثلاث للمركزيات النقابية الوطنية، الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل، لم تحرك المركزيات ساكناً ولم تدع لإضراب تضامني مع شغيلة البريد ولا مسيرة عمالية على الأمل بكبرى قلاع الطبقة العاملة المغربية، مدينة الدار البيضاء، حيث تتمركز القيادات الوطنية والمقرات المركزية للنقابات الثلاث.

فما دور المركزيات النقابية، إن لم يكن جمع قوى الطبقة العاملة في قوة ضاربة وموحدة، لمواجهة نفس السياسة الموحدة التي تنتهجها الطبقة البورجوازية ودولتها، هذه السياسة قوامها خفض الأجور الفعلية المباشرة وغير المباشرة، ورفع وتيرة الاستغلال وضرب استقرار العمل. إن هذا الهجوم لا يستغني أية شريحة من الطبقة العاملة، سواء شغيلة الدولة أو القطاع الخاص.

الميثاق النقابي خطر محدد وجب التصدي له

بعد أن استكملت الإدارة إفساد وعي جزء غير يسير من القيادة النقابية من خلال سياسة

موجة إضرابات نسوية جديدة ضد الرأسمالية والذكورية

تمة ص 18

بقلم: قدس

في الاحتجاجات بشكل عام مطالب خاصة باضطهاد النوع، ولا تتبع احتجاجاتهن من وعي نسوي بل عن تدمير النيوليبرالية العنيف لشروط العيش والخدمات العامة. ولكنهن يقتحنن الفضائت العامة الخاضعة لعلاقات الهيمنة والتسلط الذكوري، ويخرجن من المنازل للتعبير عن غضبهن يكسر القيود التي فرضت على جنسهن لعقود طويلة من الزمن.

تواجه النساء عندما تنتفضن مخاطر التعرض للتحرش الجنسي والاعتصاب وحملات التشيئ وكل أصناف الاعتداءات، ويصبحن هدفا لعنف جهاز القمع المؤسسي للدولة، ومرمي التهديد من حاملي الأفكار الأيديولوجية الرجعية الكارهة لتحرر النساء. وتعتبر تلك الاعتداءات وجهها الآخر للثورة المضادة التي تجتاح المنطقة منذ سنة 2013 (خاصة مشاهد بيع النساء في الأسواق من طرف تنظيم داعش، وكشوف العذرية ضد المتظاهرات في مصر).

شهدت بلدان المنطقة بدورها تحركات وتعبئات أطلقتها ديناميات نسوية، واستطاعت النساء في الجزائر إبان اندلاع الحراك الشعبي الدعوة والمشاركة بكثافة في مسيرة رفض العهدة الخامسة يوم 8 مارس 2019. وأعيد ربط جذور هذا اليوم التاريخي لإضراب النساء بالنضال من أجل جزائر ديمقراطية. وثار النساء في العراق ضد نظام الطائفية وضد الاعتداءات التي تطال النساء في الاحتجاجات، وردا على التصريحات الرجعية لمقتضى الصدر الداعية إلى عدم اختلاط الجنسين في خيام الاعتصامات. نظمت النساء مسيرات وتجمعات حاشدة في أكثر من محافظة بهذا البلد يوم 13 فبراير 2020، ونشأت حركة "طلعات" في فلسطين ضد انتشار جرائم القتل التي تذهب ضحيتها النساء في مجتمع أبوي، وضد الاحتلال الصهيوني. وكان وجود النساء في الثورة السودانية التي أطاحت برأس النظام الديكتاتوري لافتا وقويا، وتعرضن لكل أنواع العنف والتحرش الجنسي والضرب والخنق بالغاز أثناء فض اعتصام مقر القيادة العامة. وبالرغم من وحشية التدخل القمعي استمرت النساء في تنظيم مواكبهن الاحتجاجية ضد نظام عسكري رجعي يخنق أنفاس النساء السودانيات، ويديم قوانين تدلهن وتنكل بحياتهن. وتصدرت النساء في لبنان مقدمة الحراك الشعبي الواسع في 2019 الذي انطلقت شرارته إثر الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية، وضدا على النظام الطائفي الجائم على صدر الشعب اللبناني.

لم تنل حملة التعليقات الجنسانية في مواقع التواصل الاجتماعي من عزيمة النساء اللواتي كن في قلب الاحتجاجات الشعبية بمدن وبلدات لبنان، ونظمت الناشطات النسويات مسيرة في الثامن من مارس 2020، تطالبن فيها بإسقاط



في الساحات، وهكذا أضربت النساء في السنة الماضية في بلدان أمريكا اللاتينية بأعداد كبيرة لإظهار بشاعة وانتشار جرائم قتل واختطاف النساء. وعبرت النساء في المكسيك عن غضبهن تجاه الحكومة التي تتفاحس إزاء ارتفاع هذه الجرائم. وبعد مسيرات يوم الثامن من مارس الضخمة في عام 2020 أضربت النساء في اليوم الموالي عن العمل تحت شعار يوم بلا نساء، ولأزمن منازلهن لإبراز مكانة أنشطة النساء في الحياة العامة. وكانت احتجاجات النساء في التشيلي الأكبر حجما، حيث تجاوزت تجمعات المحتجات بالعاصمة سانتياغو مئات الآلاف، ونظمت النساء في مناطق أخرى بهذا البلد إضرابات عارمة يطالبن فيها بالحق في الإجهاض ووضع حد لجرائم العنف المرتكبة في حق النساء.

لم تسلم النساء المضربات في ذكرى يومهن الأممي من عنف أجهزة الدولة، وواجهت الشرطة المسيرة التي نظمتها النساء في العاصمة الفرنسية باريس بقمع شديد، وقاومت النساء التدخل العنيف مرددات شعار، "نحن قويات فخورات، نسويات ورايديات غاضبات". ويكشف حجم التنكيل الذي لحق النساء في باريس السنة الماضية عداء جهاز الديمقراطية البرجوازي لإضراب النساء لما يمثله من تهديد على دوران ماكينة المجتمع الرأسمالي.

نساء المنطقة المغاربية والعربية يقاومن عنف أنظمة سياسة رأسمالية، تبعية، عنصرية، بطريركية

عرفت بلدان المنطقة انخراطا قويا للنساء في انتفاضات شعبية مطالبة بالديمقراطية والكرامة ورافضة لكل أشكال الظلم الاجتماعي، واحتلت النساء الشوارع وساحات الاعتصامات، وتمردن على كل أشكال قمع السلطة وتسلط العقلية الأبوية المتجذرة في مجتمع رأسمالي تبعي.

يعكس تدفق جماهير النساء إلى ميادين النضال سعيهن للقضاء على جذور اضطهادهن وقهرهن. ويكافحن هيمنة بني اقتصادية واجتماعية وثقافية تغرقهن في أحوال البؤس الاجتماعي والاقتصادي، وتقوي تجاههن كل أشكال العنف الجنسي والجسدي والنفسي.

لا ترفع القاعدة الكبيرة من النساء المتواجدا

انطلقت شرارة الاضرابات النسوية بعد تظاهر آلاف نساء بولونيا يوم 3 أكتوبر 2016 من أجل شرعنة الحق في الإجهاض. خرجت في نفس الشهر آلاف نساء الأرجنتين احتجاجا على الاعتصاب والقتل الوحشي الذي تعرضت له لوسيا برين البالغة من العمر 16 سنة [1]. ونظمت النساء بهذا البلد بدعوة من تجمع «Ni Una Munes [2]» إضرابا لمدة ساعة احتجاجا على العنف الجنسي الذي يقتل امرأة كل 30 ساعة، ومنذ ذلك الحين توسعت موجة الإضرابات النسوية لتشمل العديد من بلدان العالم.

يُعَدُّ يوم 8 مارس من سنة 2017 محطة هامة في سيرورة الإضراب النسوي العالمي، حيث أطلق نداء بمبادرة من نساء الأرجنتين يدعو لجعل هذا اليوم العالمي ذو الدلالة الكبيرة في تاريخ نضالات النساء يوما تضرب فيه النساء عن كل شيء. واستطاعت منظمات النضال النسوي تنظيم الإضراب فيما لا يقل عن 30 بلد بالعالم في ذلك العام [3]. وتوقفت النساء عن العمل في أماكن الإنتاج وعن مزاوله كل أنشطة إعادة الإنتاج الاجتماعي، وأظهرهن على هذا النحو وبشكل جلي أن استغلال عملهن غير المعترف به وغير المؤدى عنه، هو الذي يعيد إنتاج قوة العمل (الحالية والمستقبلية) وبدونها لن تتحقق الأرباح ولن يتراكم رأس المال.

الإضراب النسوي العالمي آلية فعالة لتنظيم وتوحيد مقاومات النساء

تتجدد دعوات ديناميات وائتلافات وتجمعات نسوية عبر العالم إلى تنظيم الإضرابات كل يوم 8 مارس منذ سنة 2016، وعمت احتجاجات النساء في العامين 2018 و2019 كل من إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا، واليونان، وتعرضت مسيرة النساء في تركيا لقمع شديد. وآسيا نظمت النساء إضرابات بالهند بنودلهي، واندونيسيا وجاركتا، وخرجت النساء بكوريا الجنوبية في زي ساحرات [4]. وعمت الولايات المتحدة الأمريكية احتجاجات النساء ضد صعود ترامب الرئيس الأسبق الذي أعلن عن عدائه الصريح لحقوق النساء والمهاجرين-أت.

توحد النساء قوتهن الجماعية وتسرن في العديد من بلدان العالم، ويجسدن بذلك التضامن النسوي الأممي بين نضالات النساء. ويبرز تنوع الأشكال التنظيمية التي تتخذها مقاومات النساء وتعدد مطالبهن. إنهن ينتصرن في تحرير طاقتهن من كل أنواع القيود وينجحن في تجاوز جدران العنصرية والكرهية التي نصبها مجتمع رأسمالي طبقي-أبوي وعنصري لتفصل بين مضطهدات ومضطهدي كل العالم.

تعيد موجة الإضرابات النسوية لأشكال الإضراب كامل عنفوانها وقوتها، وتجمع بين المسيرات والتجمعات الاحتجاجية الحاشدة والاعتصامات

موجة إضرابات نسوية جديدة ضد الرأسمالية والذكورية

بقلم: قدس

الجماعي للنساء اللاجئات في أماكن النزاعات المسلحة وعلى الحدود المسيجة، مع مقاومة تهجيرهن القسري ومناهضة الاحتلال، ولابد أن تتضافر مقاومات نساء المنطقة لكافة أشكال الهيمنة والسيطرة عليهن مع النضال من أجل إحداث قطيعة مع أشكال الاستعمار الجديد، من مؤسسات إمبريالية مدافعة عن الرأسمال العالمي، واتفاقيات التبادل الحر، والديون، ووقف الأنشطة الاستخراجية التي تغزو بها الشركات متعددة الجنسية المنطقة، والتي تدمر النزاعات المعاشية وتسمم البيئة المحلية للنساء ومجتمعاتهن.

بهذا المعنى تكتسي الموجة الجديدة لحركة النضال النسوي والنسائي أهمية بالغة، لأنها تعيد لمعركة تحرر النساء روح التمرد الجماعي، وتشد أوصر النضال النسوي بالنضال العمالي والبيئي ومناهضة العنصرية العرقية. تبتكر هذه الدينامية، من جديد، آلية الإضراب النسوي العالمي، وتجعل منه وسيلتها المركزية، وتدعو في كل مارس 8 لشل الحركة في الأماكن الخاصة والعامة، وبذلك تستعيد مقاومات النساء طابعها السياسي والجزري وكامل قدرتها الكفاحية لكنس عبودية النظامين الرأسمالي والذكوري.

بقلم: قدس

[1] Retour sur l'histoire de la grève des femmes

<https://npa2009.org/actualite/feminisme/retour-sur-lhistoire-de-la-grève-des-femmes>

[2] تجمع "نرفض ان تنقصنا حتى واحدة"، انظر نفس المرجع

[3] انظر نفس المرجع

[4] mars : la grève des femmes dans le monde

Mardi 12 mars 2019 / DE : STÉPHANE ORTEGA

<https://www.pressegauche.org/8-mars-la-grève-des-femmes-dans-le-monde>

نضالات عارمة ردا على عواقب فترة الحجر وقانون الطوارئ الصحية الذي خلف كساد المشاريع التجارية الصغيرة، وتتفاقم أوضاع أهالي الفينديق عقب إغلاق معبر مدينة سبتة بمبرر محاربة التهريب. ويبقى جلب البضائع من سبتة وملييلية مصدر عيش رئيسي للنساء الفقيرات، اللاتي يُجَبَرْنَ على حمل كميات ثقيلة من السلع على ظهورهن لإعالة أسرهن، ويلقبن معاملة تسحق كرامتهن ويواجهن مخاطر جمة تهدد حياتهن في المعابر الحدودية. لهذا تتواجد النساء بشكل كبير في هذا الاحتجاج الشعبي ويحتلن الصفوف الأمامية دفاعا عن لقمة العيش.

تعرف النضالات النقابية هي الأخرى في القطاعات التصديرية كصناعة النسيج والقطاع الفلاحي انخرطا قويا للعاملات، ويتصدى بكفاحية عالية لشروط العمل بالغة الهشاشة رغم ضعف انتساب العاملات النقابي، ويصمدن أمام هجمات أرباب العمل المتتالية خاصة في سياق الجائحة وانحياز تدابير الدولة لصالح الشركات الرأسمالية، وتواصل الأستاذات المفروض عليهن العمل بالعقدة نضالهن إلى جانب زملائهن من أجل إسقاط مخطط التعاقد.

موجة الإضراب النسوي والنساء العالمي، خطوة نحو بناء حركة نسوية تقاطعية أممية

تتنامي نضالات النساء بالمنطقة اللاتي يتحدرن من طبقات شعبية، وتصبو إلى الانفكاك من واقع الفقر والهشاشة والبطالة، وبلوغ حياة مستقلة متحررة من كل أنواع العنف والتحقير والاستعباد، ويصطدم توقهن هذا بطغيان النظامين الرأسمالي التابع والأبوي.

لم ولن يكن يوما الظفر بالحربة والمساواة والانتعاق من الظلم والاستغلال هبة من الأقليات الحاكمة الماسكة بالسلطة السياسية والاقتصادية، ولن يتأتى ذلك بتقديم النصح واستجداء عطفها. وكذلك لن يتحقق تحرر النساء الجماعي بتقديم مجموعات الضغط النسائية للمذكرات، والترافع في منصات مؤسساتية تتحكم فيها أنظمة رجعية مستبدة، والارتباط بمنظورات مؤسسات نيوليبرالية تجاه النساء.

لن تتغير أوضاع النساء المسحوقات سوى بتنظيمهن لأنفسهن ووعهن الجماعي بأصول اضطهادهن واستغلاهن، وترجمة الوعي بأصل البلاء إلى تمرد جماعي نسوي. وللتقدم نحو بناء دينامية نسوية تقاطعية مناهضة للرأسمالية والذكورية في المنطقة وجب الانطلاق من هذه المقاومات الآتية من أسفل، التي يُعزِّزُها الاضطهاد الطبقي والجنسي والعنصري والظلم البيئي، ويتشابك فيها التصدي للتقتيل

النظام السياسي وسلطة المجتمع الذكوري. نساء المغرب الكادحات يكافحن عواقب سياسات نيوليبرالية تزيد معاتهن في مجتمع السيطرة الأبوي

لم يكن المغرب حالة مفصولة على مستوى المفاوضات في المنطقة بشكل عام، واندفاع جماهير النساء إلى الاحتجاج بشكل خاص. لقد شكلت النساء الفقيرات بالمدن والقرى نهاية التسعينات وبداية سنوات الألفين قاعدة النضالات الشعبية وكن في مقدمتها.

تطغى على هذه الاحتجاجات المطالبُ الاجتماعية والاقتصادية من قبيل الحق في ولوج خدمات صحية مجانية جيدة، وتوفير خدمات الماء والكهرباء، وتجهيز بنية طرقية تفك العزلة عن مناطق نائية ومهمشة، ورفض غلاء أسعار مواد الاستهلاك الأساسي، والمطالبة بالتشغيل. وتصاعدت في السنوات الأخيرة نضالات النساء من أجل الحق في امتلاك الأراضي السلالية، وضد نزاع الأراضي من مالكيها-اتها الأصليين-ات وتفويتها لصالح مشاريع مستثمرين كبار محليين وأجانب.

يمكن إجمالاً تركيز أسباب خروج النساء للاحتجاج في اشتداد الظلم الاجتماعي والاقتصادي في صفوفهن في مجتمع ذكوري يضطرب أصلاً جنس النساء ويقهرهن. ونذكر على سبيل المثال لا للحصر احتجاجات النساء في وزاكورة (2000) وطاطا (2005) من أجل خدمات صحية مجانية، ونساء انتفاضة سيدي افني ايت بعمران المطالبات بتنمية فعيلة بالمنطقة (2005-2008)، واحتجاجات النساء في قرية بن صميم ضد خصوبة منابع المياه الطبيعية، واعتصام نساء إميضر في قمة جبل ألبان ضد الشركة المنجمية المستغلة لمعدن الفضة وتسميمها لأرض ومياه وهواء تلك القرية. وكافحت نساء ورزازات المقترضات ما بين 2011 و2016 تغول مؤسسات القروض الصغرى، واستطعن كشف كذب أحد ركائز نموذج التنمية النيوليبرالي. وقاومت النساء إبان حراكي الريف وجرادة (2017) كافة أشكال القمع والتكتيل. ونظمت النساء بالحسيمة مسيرة احتجاجية كبيرة يوم 8 مارس من سنة 2017، رفعن فيها شعار لا للتمييز بين الجنسين ونددن بالتمهيش والإقصاء وعسكرة منطقة الريف، وطالبن بالعدالة الاجتماعية ومحكمة قتلة محسن فكري. ولازالت نساء الريف وجرادة يعشن عذابات أليمة بسبب استمرار اعتقال الأبناء والإخوة والأزواج.

تقدمت النساء في زاكورة في العام 2018 احتجاجات الساكنة من أجل الولوج للماء الصالح للشرب أو ما عرف "بمسيرة العطش". وتجري حالياً بشمال المغرب بمدينة الفينديق

الجزائر: بيان سياسي للأمانة الوطنية لحزب العمال الاشتراكي بمناسبة الذكرى الثانية للحراك الشعبي

22 فبراير، 2021



منذ عامين، و بعد أسبوع من مسيرة خراطة، انخرط الشعب الجزائري في غالبته، بمرور الأسابيع انطلقا من 22 فيفري 2019، في الانتفاضة الوطنية ضد العهدة الخامسة للمسلط بوتفليقة، ومن أجل فرض احترام الحريات الديمقراطية و تكريس السيادة الشعبية.

ولكن، في الصميم، و كما تبين ذلك الشعارات السياسية والتشكيلية الاجتماعية لملايين المتظاهرين والمتظاهرات، في أيضا تشكل انتفاضة غير مسبوقه في حجمها ضد البطالة واللامساواة الاجتماعية، ضد البطالة والتفجير، ضد الأوليغارشية المفترسة والفساد، وضد رضوخ اقتصادنا وثرواتنا الوطنية لمصالح باترونا القطاع الخاص والقوى الامبريالية. بمعنى آخر، هي انتفاضة ضد الكارثة الناجمة عن عشرات السنين من السياسات الاقتصادية الليبرالية التي حطمت اقتصادنا الوطني، أثقلت من تبعيتها للاستيراد وأغلقت آفاق النمو الاقتصادي والرقي الاجتماعي في بلادنا. وكان ذلك هو المعنى البديهي للشعارات الأكثر شعبية في الحراك مثل "يتنحوا قاع" و "كليتو بللاد يا السراقين"، التي تعبر دون أي غموض عن رفض تام لكل النظام وأجنحته والتي تترجم الطبيعة الاجتماعية والقدرات الثورية لحراكتنا.

بالتأكيد، أدى انتشار وباء كوفيد19- إلى وقف المظاهرات الشعبية التي استمرت لمدة عام في عدة مدن من البلاد، بما في ذلك العاصمة. ولكن، قبل ذلك بمدة، اصيحت بعض علامات الإرهاق جلية على حراكتنا. ففي غياب مشروع سياسي واضح ومصادق عليه ديمقراطيا، وبدون تنظيم ذاتي شعبي قاعدي ديمقراطي، بدأ حراكتنا يضعف من جراء القمع وغياب الحريات الديمقراطية. فعلا، منذ الأشهر الأولى من انتفاضتنا، وخاصة بعد الأثر الإيجابي للإضراب العام الجزئي في مارس 2019، الذي أجبر بوتفليقة وعصابته على الاستسلام، كان من الأجدر علينا أن نعزز الروابط الإستراتيجية مع الإضرابات ونضالات العمال والمطالب الاجتماعية للشباب والفئات الهشة. وكان من شأن ذلك أن يتيح لنا الفرصة للحفاظ على ميزان القوى لصالحنا بالجموع إلى الإضراب العام والتعبئة المكثفة والدائمة للعمال وجميع المضطهدين كما كان من الأجدر علينا أيضا أن ننشئ هيكل ديمقراطية ومن الجنسين للتنظيم الذاتي انطلاقا من القاعدة لتنسيق مبادراتنا، ومنع أي استغلال انتهازي للحراك، وتنظيم النقاش الديمقراطي الضروري في اوساط الشعب. وكان ذلك من شأنه أيضا أن يساعدنا على مقاومة القمع على نحو أفضل ومنع المناورات التي تسمح باستمرار النظام، يسمح لنا بصياغة واعتماد مشروع سياسي ثوري بديل يعكس كل تطلعاتنا الديمقراطية والاجتماعية.

لقد سهلت تلك نقاط الضعف في حراكتنا، على الأقل منذ انتخابات الملةغة في جويلية 2019، من تعجيل عملية ترميم النظام، والتي تكفل بها خاصة الجيش بعد عودته الى مركز القرار السياسي داخل السلطة. فعلى الرغم من المشاركة الضئيلة جدا في الانتخابات الرئاسية يوم 12 ديسمبر 2019، فإن السلطة الفعلية التي نتجت عنها عززت استمرارية النظام. كذلك هو الحال في ما يخص إصدار الدستور الجديد، رغم الإخفاق الذريع في الاستفتاء عليه في 1 نوفمبر 2020، أو ما أعلن عنه تبون بشأن تنظيم انتخابات تشريعية مسبقة في الأشهر المقبلة، فكل ذلك يعبر عن نفس الاستراتيجية التي تهدف لإضفاء الشرعية على السلطة الفعلية من أجل

والاقتصادية للعمال والعاملين عن العمل وجميع الفئات الهشة الذين حافظوا بكفاحهم، رغم الوباء والقمع، على استمرارية الحراك وطبيعته النضالية. لأن السيادة الشعبية لن يكون لها معناها الكامل إلا إذا تمت ممارستها على الخيارات الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا وذلك وفقا لتطلعات واحتياجات أغلبية شعبنا وليس لصالح أقلية صغيرة من الأوليغارشيين، وأرباب العمل الخاص والشركات المتعددة الجنسيات.

إضافة لذلك، وبمناسبة الذكرى السنوية الثانية للحراك، يؤكد حزب العمال الاشتراكي عن ضرورة بناء التنظيم الذاتي الشعبي والاشتراكي على مستوى القاعدة. علينا أن ننشئ في كل مكان، في المدن والأرياف، وفي الأحياء والقرى، وفي أماكن العمل والدراسة، وفي جميع الفضاءات الاجتماعية الأخرى، و نواة التنظيم الذاتي الشعبي الديمقراطية والمستقلة. و من خلال وضع أطر التنظيم الذاتي هذه، على مستوى القاعدة (لجنة، تجمع، شبكة...) وتنسيقها محليا وعلى المستوى الوطني، سيتمكن الحراك من الصمود أمام القمع ومحاولات توجيهه من جهة، كما سيتمكن، من جهة أخرى، من تنظيم النقاش الديمقراطي الذي يسمح للشعب بالمشاركة المباشرة دون عائق أو وصي في إعداد واعتماد المشروع السياسي البديل الذي يلبي مطالبه وتطلعاته الديمقراطية والاجتماعية.

وأخيراً، بالنسبة لحزب العمال الاشتراكي، تحقيق هذه الشروط الضرورية، أي العمل على التحام الحراك بالنضالات الاجتماعية والتنظيم الذاتي من القاعدة، ستساعد على بلورة "تقارب ديمقراطي، مناهض للليبرالية والإمبريالية" الذي سيكون ضروريا لبناء ميزان القوى لصالح العمال والشباب والنساء وصغار الفلاحين وجميع المضطهدين في المعركة من أجل انتخاب مجلس تأسيسي سيد يمثل مصالح الجماهير الشعبية. و سيعود على هذا المجلس المنتخب في أفضل الظروف الديمقراطية، وينسب متكافئة من الرجال والنساء، دون أي عقبات و دون تدخل قوى المال، مهمة سن دستور جديد ديمقراطي واجتماعي، يقدم للاستفتاء الشعبي.

ليحيا حراكتنا الشعبي

النضال مستمر

الأمانة الوطنية

الجزائر، في 20 فيفري 2021

ضمان استمرارية نفس النظام الأوليغارشي والليبرالي، اللاديمقراطي والاجتماعي بعباءة مؤسسية متجددة.

ليس تبون مايقترحه ماعدا... استمرارية النظام.

كما يتضح من خطابه الأخير، وبغض النظر عن الإفراج الجزئي والغير المكتمل عن المعتقلي السياسيين للحراك، وهذا بفضل تجند وتضامن الجميع، لم يكن لدى تبون ما يقوله و ما يقدمه، في ظرف وباء كورونا، لمئات الآلاف من العمال والعاملات الجزائريين الذين فقدوا وظائفهم. ولم يكن لديه ما يقوله وما يقدمه للمواطنين الذين يعانون من انهيار تاريخي وغير مسبوق لقدرتهم الشرائية بسبب التضخم وسياسة خفض قيمة الدينار بصورة شبه دائمة. كما لم يكن لديه ما يقول للشباب المهمش تحت وطأة البطالة، الحرقة واليأس. والأسوأ من ذلك أن تبون انغمس في تعجيد الذات من خلال إشارته إلى الزيادة البائسة والمهينة في الأجر الأدنى بنسبة 2000 دينار، والتي تمت في عام 2020، والتي لم تغير من مرتبة متوسط مستوى الأجور في الجزائر الذي يحتل آخر رتبة على مستوى بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. تماما أيضا، لم يكن لديه ما يقوله لمئات الآلاف من العمال المضربين عن العمل لعدم تلقيهم لأجورهم المزرية منذ عدة أشهر، أو للعمال الذين يناضلون من أجل حماية شركتهم التي خنقتها البنوك والمهددة بالإغلاق، أو لأولئك الذين يناضلون من أجل الدفاع عن الحريات النقابية التي تتعرض جهارا للقمع من طرف الأوليغارشية وأرباب العمل الخواص.

أمام هذا الأمر الواقع، يدعو حزب العمال الاشتراكي — PST، في هذه الذكرى السنوية الثانية لحراكتنا، إلى التعبئة والتجند على أوسع نطاق للمشاركة في المظاهرات والتجمعات الشعبية.

ولهذا الغرض، يطالب حزب العمال الاشتراكي بصفة أولوية إلى الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي الآخرين وإزالة جميع العقبات التي تحول دون الممارسة الفعلية للحريات والحقوق الديمقراطية، لاسيما حريات التعبير والاجتماع والتنظيم والمظاهرات وكذلك الحريات النقابية والحق في الإضراب. في هذا السياق، يشجع حزب العمال الاشتراكي و يشارك في جميع المبادرات الوحدوية التي تسمح ببناء جبهة للقوى الديمقراطية.

كما يعتبر حزب العمال الاشتراكي أنه أصبح ضروريا وملحا، وذلك من أجل استمرار الحراك الشعبي وتعزيزه، الالتحام مع النضالات والمطالب الاجتماعية

عودة مرة أخرى إلى تاريخ إضراب النساء

“إضراب النساء يوم 8 مارس:
لنحول غضبنا الى قوة نضال ضد
المجتمع الرأسمالي والذكوري”

23 فبراير، 2021

جريدة المناضل-ة جريدة عمالية، أممية، شبيبية، بيئية ونسوية، تدمج في برنامجها للتغيير البعد النسوي والمطالب الخاصة بالنساء كجنس مضطهد دون إغفال البعد الاجتماعي والطبقي، الذي يجعل النساء الكادحات ضحايا استغلال مزدوج واضطهاد مركب.

بسبب هذا الاضطهاد والاستغلال تتحمل النساء مسؤولية وعي العملية المزدوجة للمجتمع الرأسمالي والأبوي: إعادة الإنتاج الاجتماعية كنساء وفي نفس الوقت إعادة إنتاج الأرباح ككادحات وكجزء رئيسي من الطبقة العاملة.

تستند جريدة المناضل-ة على الإرث البرنامجي للحركة العمالية، وأهم ركائز هذا الإرث أن تحرر الكادحين والكادحات من صنع الكادحين والكادحات أنفسهن... ينتج عن هذا الشعار أن تحرر النساء لا يمكن أن يكون إلا من صنع النساء أنفسهن، لن تحرر أجهزة الدولة البرجوازية ولا المؤسسات المالية الدولية ولا ملحقاتها النساء،

فهذه المؤسسات تسعى لتحريف نضال النساء عن خطه المناهض للرأسمالية وللذكورية، وتريد دمجها داخل نفس المنظومة التي تنتج كل أوجه الاضطهاد.

ستحرر النساء بتضاهرن مع رفاقهن العمال وكل ضحايا الاستغلال الطبقي والاضطهاد السياسي وكل أشكال الاضطهاد العرقي والاثني والثقافي، وضحايا الكوارث البيئية والاعتداءات الإمبريالية.

ولأننا نستند على الإرث الكفاحي للحركة العمالية والنسائية بوجهيهما الأممي، فإننا لا نعتبر يوم الثامن من مارس عيداً للاحتفاء بالطريقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة المليئة

بالمراة والنفاق، بل يوم نضال عالمي وكفاح للنساء عبر كل ربوع العالم... فأصل 8 مارس ذاته كان إضراباً نسائياً. لهذا نخرط هذا العام في الدعوة العالمية لاعتبار الثامن من مارس يوم إضراب نسوي عن كل أشكال العمل ليس فقط داخل المقاولات الرأسمالية، بل أيضاً داخل

أماكن إعادة الإنتاج الاجتماعي: سجن النساء الأبدي حيث العمل المنزلي الذي يستنزفنا نفسياً وجسدياً ويبلد أدمغتنا وفي نفس الوقت لا يجري الاعتراف به اجتماعياً ولا يؤدي أي مقابل عنه.

في هذا السياق نعلن إطلاق حملة إعلامية نسوانية، شعارها: إضراب النساء يوم 8 مارس: لنحول غضبنا الى قوة نضال ضد المجتمع الرأسمالي والذكوري.

ندعو من خلال حملتنا كل حلفاء تحرر النساء، جماعات، أفراد وتنظيمات للانخراط في دينامية الاضراب النسوي العالمية.

تتم في المجال الخاص، سواء كانت عائلية أم لا، والتي تسمح بتكاثف العمال، وإعادة إنتاج قوة العمل. لذلك فهي تشمل جميع الأعمال المنزلية (المهام المنزلية وتربية الأطفال وإعداد الوجبات والملابس والتدبير المنزلي... إلخ)، أعمال الرعاية النفسية (العمل العاطفي والعبيء العقلي) والعمل الجنسي. لا يتعلق الأمر بالنسبة ليوم 8 مارس، فقط بالإضراب في مكان العمل، ولكن أيضاً بالتوقف عن أداء جميع المهام المتوقعة اجتماعياً من النساء، والتي تشكل يوم العمل المزدوج المعروف. وهذا يعني في نفس الوقت وقف الإنتاج (تشكل النساء نصف الطبقة العاملة) ووقف ما يمكن النظام من تجديد نفسه وإعادة إنتاج نفسه.

إضراب النساء يجعل عمل إعادة الإنتاج عملاً حقيقياً. في كثير من الأحيان غير مرئي ومجاني ويمر مرور الكرام. ومع ذلك فهو يحتل مرتبة مركزية في النظام الرأسمالي. بدونها، لن يوجد المزيد من العمال، ولا مزيد من الإنتاج ذي القيمة الفائضة، ولا مزيد من الربح.

في الوقت الحاضر، يتم تنفيذ هذا العمل جزئياً من قبل النساء المصنفات على أساس العرق، أو في الدول الغربية، فقد تم الاستعانة بمساعدة خارجية جزئياً، لا سيما من قبل الأسر ذات الدخل الكافي. لذلك فإن الدفاع عن إضراب عمل إعادة الإنتاج يعني الربط بين الصراع الطبقي والنسوية ومناهضة العنصرية، والتي ترتبط ارتباطاً جوهرياً. وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الحالي، تجري العديد من النضالات الناجحة في قطاعات عمل إعادة الإنتاج المؤدى عنه: إضراب Office nouveau du nettoyage، وإضراب هوليداي إن، إلخ.

يعيد إضراب النساء، أخيراً، إلى الواجهة أحد أسلحتنا الرئيسية، الإضراب. من خلال الإضراب عن العمل الإنتاجي وإعادة الإنتاج، فإننا لا نوقف الإنتاج وإعادة الإنتاج فحسب، بل نوفر أيضاً الوقت لتنظيم أنفسنا، وللنقاش سياسياً، إلخ. لا نستطيع النساء، في كثير من الأحيان، الإضراب والقتال لأنهن يحملن عبء الأسرة! لذلك يشكل هذا الإضراب إضراباً اجتماعياً وفي نفس الوقت أيضاً إضراباً سياسياً، فهو ضد النظام الذي يعتبر اضطهاد المرأة أحد ركائزه. يشكل الدفاع عن إضراب شامل، إضراب سياسي، تحرير فضاء من أجل نضال النساء. لذا، فلنشارك جميعاً في إضراب يوم 8 مارس!

03/07/2019 L'Anticapitaliste عدد 466 بتاريخ

تعريب جريدة المناضل-ة

شكل يوم 24 أكتوبر 1975، اليوم الذي دعت فيه المجموعة النسوية Red Stockings في أيسلندا إلى إضراب نسائي للمطالبة بالمساواة، الإضراب الوطني الأول للنساء. على الرغم من أن أيسلندا كانت الدولة الثالثة في العالم التي اعترفت بالحق في التصويت للمرأة (1915)، إلا أن النساء لا يزالن يعانين مع ذلك من أشكال التمييز الجنسي. عرف الإضراب نجاحاً. وتمكنت النساء من عرقلة المعامل والمؤسسات في جميع أنحاء البلد. ويمكن هذا النجاح التاريخي مؤخرًا من جعل الإضراب أداة سياسية مركزية ضمن النضال النسوي.

إضرابات وطنية... وعالمية

في 3 أكتوبر 2016، تظاهرت النساء البولنديات ونظمن إضراباً جماهيرياً من أجل الحق في الإجهاض. بعد وقت قصير، في 19 من الشهر نفسه، أدى مقتل فتاة تبلغ من العمر 16 عامًا في الأرجنتين إلى خروج آلاف الأشخاص إلى الشوارع استمراراً للتظاهرات التي نظمتها مجموعة "Ni Una Menos" في عام 2015 و2016. نظمت النساء إضراباً لمدة ساعة واحدة ضد أشكال العنف الجنساني، والذي يقتل في الأرجنتين امرأة كل 30 ساعة.

أصبح إضراب النساء كأداة للنضال مركزياً بالنسبة للموجة الجديدة من الحركة النسائية التي شهدت تطوراً عالمياً منذ أوائل عام 2010. فمِنذ 3 سنوات، كل 8 مارس، تُصدر النسويات الأرجنتينيات نداءً جديداً للإضراب النسائي العالمي. في فرنسا، دافعت نقابة "متضامنون" عن الدعوة إلى إضراب نسائي في 8 مارس منذ 2014. خلال السنوات الأخيرة، وتم الدعوة له من قبل التجمع الوطني لحقوق المرأة والكونفدرالية العامة للعمل.

لم يكن يوم 8 مارس 2017، يوم إضراب نسائي وطني بل عالمي. في ما لا يقل عن 30 دولة، نظمت النسويات إضراباً عالمياً للنساء عن الإنتاج والعمل المنزلي.

من أجل 8 مارس 2018، قامت النساء الإسبانيات بالإعداد للإضراب لمدة عام، ولا سيما من خلال تنظيم التجمعات. شاركت ستة ملايين امرأة في الإضراب.

إن الجديد الذي يميز هذه التعبئة هو محاولة توحيد النضال في كل أنحاء العالم، الشيء الذي يمنح هذه الحركة النسائية "الجديدة" طابعاً عالمياً.

إضراب إعادة الإنتاج: ما هو؟

إنه لا يشكل مجرد إضراب. يجمع إضراب النساء بين الإضراب عن العمل المأجور والإضراب عن عمل إعادة الإنتاج. إعادة الإنتاج هي جميع المهام، المؤدى عنها أو غير المؤدى عنها، والتي